



تقرير الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية



حول "النظم الانتخابية في الدول العربية"

جامعة الدول العربية - الأمم المتحدة
٢٨-٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١





الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية

في الدول العربية

قائمة المحتويات

١ تمهيد

أولاً: المقدمة

١ خلفية
٣ موضوع الملتقى
٣ أهداف ونتائج الملتقى
٥ المشاركون
٧ مسير الجلسات
٨ جدول أعمال الملتقى

ثانياً: الكلمات الافتتاحية

١ كلمة سعادة السفير/ حسام زكي
٣ كلمة السيدة/ روزماري دي كارلو

ثالثاً: الكلمة الرئيسية للملتقى

١ النظم الانتخابية في الدول العربية
من منظور دولي

رابعاً: ملخص لعروض الدول

١ المملكة الأردنية الهاشمية
٣ دولة الإمارات العربية المتحدة
٣ مملكة البحرين

١
٣
٣
٥
٧
٨

الجمهورية التونسية
جمهورية جيبوتي
المملكة العربية السعودية
جمهورية العراق
دولة فلسطين
دولة قطر
جمهورية القمر المتحدة
دولة الكويت
الجمهورية اللبنانية
دولة ليبيا
جمهورية مصر العربية
المملكة المغربية
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
الجمهورية اليمنية

خامساً: الموضوعات والنقاشات

١

الناخبين
النظام الانتخابي
الدوائر الانتخابية
ورقة الاقتراع
التصويت
التصويت الإلكتروني
التصويت في الخارج
مشاركة المرأة
التمثيل
النتائج والطعون

سادساً: مجموعات العمل

أ | تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل
تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي
التواصل الاجتماعي وتأثيره على العملية الانتخابية

سابعاً: عروض الجهات المنظمة

أ | عرض جامعة الدول العربية
عرض الأمم المتحدة

ثامناً: التقييم العام للملتقى

أ |

تاسعاً: التوصيات

أ |

عاشراً: الكلمات الختامية للملتقى

أ | كلمة السيد/ خالد عبد الشافي
كلمة المستشار/ أحمد أمين

حادي عشر: التغطية الإعلامية

أ |

استمراراً لأنشطة التعاون القائمة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، عقدت الجامعة العربية بالتعاون مع شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP "الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية" تحت عنوان: "النظم الانتخابية في الدول العربية" خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١ عبر تقنية الفيديو كونفرانس، وذلك بمشاركة رؤساء وممثلي الإدارات الانتخابية في ١٩ دولة عربية، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في مجال الانتخابات.

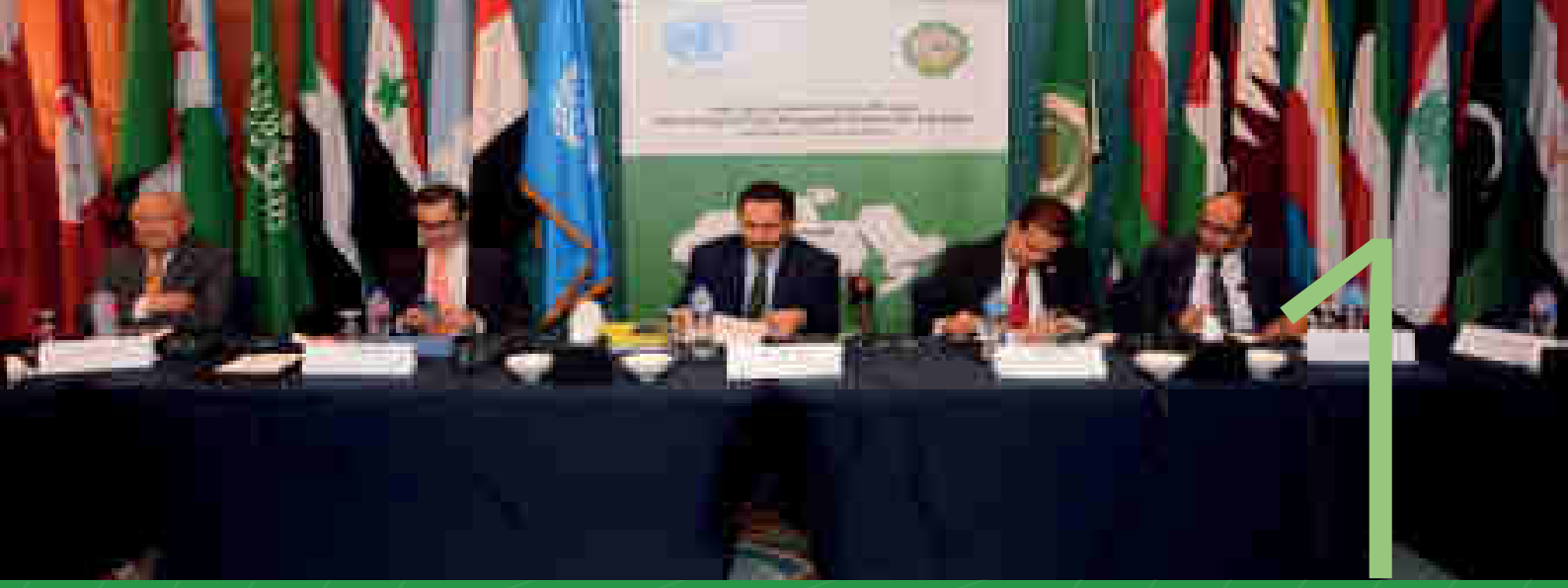
يُعد الملتقى من أبرز أنشطة التعاون بين أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للإدارة السياسية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في المنطقة العربية"، ويمثل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية لتبادل الخبرات واستعراض التجارب واستخلاص الدروس المستفادة مما يساهم في تعزيز وتوثيق أواصر التعاون بين الإدارات الانتخابية العربية من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية.

يتضمن هذا التقرير عروضاً مفصلة لرؤساء وممثلي الإدارات الانتخابية العربية التي تضمنت شرحاً للنظم الانتخابية في المنطقة العربية، كما يتناول أبرز ما تضمنته جلسات الملتقى من مناقشات ومدخلات، إضافةً إلى أهم المعلومات والبيانات المتعلقة بالنظم الانتخابية في الدول العربية، كما يحتوي على أهم التوصيات والمقترحات التي طرحت خلال الجلسات، والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير العمليات الانتخابية في المنطقة العربية.

وإننا إذ نثمن الجهود التي بُذلت في الإعداد والتحضير لانعقاد هذا الملتقى، لا يسعنا إلا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع المشاركين على ما قدموه من جهود مقدر، تمثلت في العروض وما أعقبها من مناقشات ومقترحات بناءة أظهرت ما يتمتع به المشاركون من خبرات كبيرة ساهمت في إثراء الجلسات، وهو ما ساهم في إنجاح الملتقى.

وإيماناً بأهمية استمرار بناء وتعزيز العلاقات بين الإدارات الانتخابية العربية، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في هذا المجال، فإننا نأمل عقد المزيد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات في مجال الانتخابات في المنطقة العربية.





المقدمة

خلفية الملتقى:

يأتي انعقاد الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية تماشياً مع قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم ٧٩٦١ في دورته (١٤٤) بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣، والذي رحب بعقد ملتقى موسع حول الانتخابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه كافة الهيئات والإدارات الانتخابية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية الرائدة في مجال الانتخابات. هذا وقد أوصى المشاركون في الملتقى الأول بأن يكون انعقاده بشكل دوري تحت رعاية جامعة الدول العربية، على أن يتم التركيز في كل دورة على موضوع محدد تتم مناقشته بشكل معمق وبناء، وبناءً عليه تناول الملتقى الثاني الذي عُقد عام ٢٠١٨ موضوع: "تسجيل الناخبين".

موضوع الملتقى:

اقش الملتقى الثالث موضوع "النظم الانتخابية في الدول العربية" الذي يعد حجر الأساس لبناء العملية الانتخابية، والآلية المعنية بتحديد الفائزين وتوزيع المقاعد عليهم، إضافة إلى إمكانية استخدامه في ضمان تمثيل مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع.

جرى الاطلاع على عناصر النظام الانتخابي لكل دولة، وتم التعرف على السياق التاريخي الذي شكل نوع النظام الانتخابي الذي تبنته الدول الأعضاء، مما أسهم في تعزيز المعرفة والوعي بالنظم الانتخابية المستخدمة في الدول الأعضاء.

أهداف ونتائج الملتقى:

تتمثل الأهداف الرئيسية للملتقى فيما يلي:

١. التقاء ممثلي الهيئات والمنظمات المعنية بالعملية الانتخابية في المنطقة العربية لتعزيز تبادل الخبرات وتسهيل الضوء على الدروس الانتخابية المستفادة، وإقامة علاقات تعاون فيما بينهم.
٢. التعرف على أنواع النظم الانتخابية المستخدمة في الدول العربية.
٣. الاطلاع على طبيعة وآلية عمل النظم الانتخابية المختلفة في الدول العربية، والتعرف على التحديات التي تواجهها والإصلاحات الانتخابية التي طبقتها الدول الأعضاء خلال السنوات الماضية.
٤. تعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية.

تمثلت النتائج الرئيسية المتوقعة من الملتقى فيما يلي:

١. تبادل المعرفة والخبرات من خلال العروض التي قدمها ممثلو الإدارات الانتخابية للدول الأعضاء.
٢. فيديو توثيقي يلخص أبرز الأحداث والأنشطة التي جرت خلال فترة انعقاد الملتقى.
٣. تقرير الملتقى، متضمناً معلومات تفصيلية حول النظم الانتخابية العربية وتوصيات المشاركين.

المشاركون:

شارك في أعمال الملتقى نحو ٧٥ مشاركاً
ومشاركة الجهات التالية:

١. رؤساء وممثلو الإدارات الانتخابية في الدول العربية.
٢. المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الانتخابي.
٣. شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.
٤. أمانة شؤون الانتخابات في جامعة الدول العربية.

مسير الجلسات:

قدت جلسات الملتقى على مدار ثلاثة أيام من الإثنين ٢٨/٦/٢٠٢١ حتى الأربعاء ٣٠/٦/٢٠٢١، باستخدام تقنية الفيديو كونفرانس عبر منصة Zoom، وذلك بسبب استمرار جائحة كورونا. وتُرجمت فعالياته فوراً باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

تضمن جدول الأعمال الملتقى ما يلي:

١. جلسة للكلمات الافتتاحية للجهات المنظمة.
٢. الكلمة الرئيسية للملتقى المعنونة بـ "النظم الانتخابية من منظور دولي"
٣. العروض التقديمية الخاصة بكل دولة.
٤. مناقشات تفاعلية.
٥. مجموعات عمل للمشاركين.
٦. عروض الخبراء.
٧. جلسة لعروض الجهات المنظمة.

٨. جلسات مفتوحة للمناقشة والأسئلة.

٩. جلسة للتقييم والتوصيات.

جدول أعمال الملتقى:

اليوم الأول: الاثنين ٢٨/٦/٢٠٢١

٩.٣٠ - ١٠.٠٠ تسجيل المشاركين

الجلسة الافتتاحية الكلمات الترحيبية والكلمة الرئيسية

تقديم الملتقى: المستشار/ أحمد أمين - مدير أمانة شؤون الانتخابات
بجامعة الدول العربية

١٠.٣٠ - ١٠.٠٠ كلمة سعادة السفير حسام زكي - الأمين العام المساعد - رئيس
مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية

كلمة السيدة/ روزماري ديكارلو - وكيل الأمين العام للشؤون
السياسية للأمم المتحدة

١٠.٣٠ - ١٠.٠٠ الكلمة الرئيسية حول: "النظام الانتخابي في العالم العربي من المنظور
الدولي"
يقدمها السيد/ رفايل لوبيز بينتور - كبير مستشاري الانتخابات
بالبرنامج الانمائي للأمم المتحدة

عروض الدول: النظم الانتخابية في الدول العربية

جلسة العمل الاولى
ميسر الجلسة: السيد/ علاء الزهيري - مدير أمانة شؤون الانتخابات بجامعة
الدول العربية سابقاً

المملكة الأردنية الهاشمية

١١:٤٥ - ١١:٠٠ دولة الإمارات العربية المتحدة

مملكة البحرين

١٢:٤٥ - ١٢:١٥ استراحة

جلسة العمل الثانية
ميسر الجلسة: السيدة/ هادية صبري - مدير أمانة شؤون الانتخابات بجامعة
الدول العربية سابقاً

الجمهورية التونسية

جمهورية جيبوتي ١٢:٤٥ - ١٣:٣٠

المملكة العربية السعودية

مناقشة عامة ١٣:٣٠ - ١٤:٠٠

ملاحظات وختام اليوم الأول ١٤:٣٠ - ١٤:٠٠

اليوم الثاني: الثلاثاء ٢٩/٦/٢٠٢١

عرض لمسير اليوم الثاني: المستشار/ أحمد أمين - مدير أمانة شؤون
الانتخابات ٩:٤٥ - ٩:٣٠

استكمال عروض الدول: النظم الانتخابية في الدول العربية

جلسة العمل الثالثة
ميسر الجلسة: السيدة/ هبة مرعب - أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول
العربية

جمهورية العراق

دولة فلسطين ٩:٤٥ - ١٠:٣٠

دولة قطر

مناقشة عامة ١٠:٣٠ - ١١:٠٠

استراحة ١١:٣٠ - ١١:٠٠

جلسة العمل الرابعة
ميسر الجلسة: السيدة/ ميس العطيات - محلل انتخابي - برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي - مكتب دعم السياسات والبرامج

جمهورية القمر المتحدة

دولة الكويت ١٢:١٥ - ١١:٣٠

الجمهورية اللبنانية

مناقشة عامة ١٢:٤٥ - ١٢:١٥

استراحة ١٣:١٥ - ١٢:٤٥

جلسة العمل الخامسة
ميسر الجلسة: السيد/ محمود الشحات - أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول
العربية

جلسة تفاعلية

مجموعة أ: تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل

مجموعة ب: تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي

مجموعة ج: التواصل الاجتماعي وتأثيره على العملية الانتخابية

١٤:٠٠ - ١٣:١٥

عرض نتائج الجلسة والنقاشات ١٤:٣٠ - ١٤:٠٠

ملاحظات وختام اليوم الثاني ١٥:٠٠ - ١٤:٣٠

اليوم الثالث: الأربعاء ٢٠٢١/٦/٣٠

عرض لمسير اليوم الثاني: المستشار/ أحمد أمين - مدير أمانة شؤون
الانتخابات

٩:٤٥ - ٩:٣٠

استكمال عروض الدول: الدول: النظم الانتخابية في الدول العربية

جلسة العمل السادسة
ميسر الجلسة: السيد/ محمود الشحات - أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية

دولة ليبيا

جمهورية مصر العربية ٩:٤٥ - ١٠:٣

المملكة المغربية

مناقشة عامة ١٠:٣٠ - ١١:٠٠

استراحة ١١:٣٠ - ١١:٠٠

جلسة العمل السابعة
ميسر الجلسة: الأنايسة/ نبير علاء الدين - أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الجمهورية اليمنية ١١:٣٠ - ١٢:١

جمهورية الصومال الفدرالية

مناقشة عامة ١٢:٤٥ - ١٢:١٥

استراحة ١٢:٤٥ - ١٣:١٥

جلسة العمل الثامنة
ميسر الجلسة: السيد/ علاء الزهيري - مدير أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية الأسبق

عرض مقدم من جامعة الدول العربية بعنوان: "النظم الانتخابية من منظور بعثات المراقبة الدولية للانتخابات" ١٣:٣ - ١٣:١٥

عرض مقدم من المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
للدعم الانتخابي للمنطقة العربية حول النظم الانتخابية

١٣:٣٠ - ١٣:٤٠

استراحة

١٣:٤٥ - ١٤:١٥

الجلسة الختامية

تقييم أعمال الملتقى والتوصيات

١٤:٤٥ - ١٤:١٥

الكلمات الختامية

السيد/ خالد عبد الشافي - مدير المركز الإقليمي للدول العربية -
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٤:٤٥ - ١٥:٠٠

السيد/ أحمد أمين - مدير أمانة شؤون الانتخابات



الكلمات الافتتاحية كلمة سعادة السفير حسام زكي

الأمين العام المساعد - رئيس مكتب
الأمين العام لجامعة الدول العربية

معالي السيدات والسادة رؤساء وممثلي الإدارات الانتخابية في الدول العربية
السيدات والسادة ممثلي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
والإقليمية
السيدات والسادة الحضور،

يسعدني في البداية أن أرحب بكم جميعاً في افتتاح أعمال الملتقى الثالث
للإدارات الانتخابية في الدول العربية حول النظم الانتخابية، والذي تنظمه
جامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ والذي
رحب بعقد ملتقى موسع حول الانتخابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة
تشارك فيه كافة الهيئات والإدارات الانتخابية العربية والمنظمات الإقليمية
والدولية الرائدة في مجال الانتخابات.

يأتي انعقاد هذا الملتقى تويجاً للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة
في مجال الانتخابات، واستكمالاً لما تم في الملتقيين الأول والثاني اللذين
عُقدوا عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، حيث وضع الملتقى
الأول حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في
الدول العربية، وشكل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في
الدول العربية بحضور المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال
الانتخابي، كما مثل الملتقى الثاني فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب
واستخلاص الدروس المستفادة في موضوع تسجيل الناخبين، مما ساهم في
تعزيز وتوثيق أواصر التعاون فيما بين الإدارات الانتخابية من جهة، وبينها وبين
المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم
في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية

السيدات والسادة،

لقد تطورت العمليات الانتخابية وتعددت أنظمتها وقوانينها مع اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى طبقاً للنظام السياسي والدستوري والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة. وقد شهدت منطقتنا العربية تزايداً ملحوظاً في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيداً من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود كافة الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في دولنا العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها.

تتناول الدورة الحالية للملتقى موضوعاً هاماً وهو موضوع: "النظم الانتخابية في الدول العربية".. فالنظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية والتي بدورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة.. فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها والتي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، فإن الممارسات الانتخابية السابقة تؤكد على أهمية مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يسهم في انتخاب ممثلين نيابيين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته وطموحاته، والاسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

وإنني على ثقة أن هذه النخبة المتميزة المشاركة في هذا الملتقى ستشارك بفاعلية في إثراء النقاش والحوار البناء لبحث سبل مواجهة العديد من التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية.

في ختام كلمتي أتمنى لكم النجاح في أعمال الملتقى والخروج بتوصيات ونتائج هامة لفائدة الجهات العاملة في مجال الانتخابات في المنطقة العربية.

وشكراً،



كلمة السيدة روزماری دی كارلو

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
للشؤون السياسية وبناء السلام

أصحاب السعادة،

حضرة الضيوف الكرام،

سيداتى وسادتى،

يسعدنى أن أتحدث أمامكم اليوم.

أود أن أشكر المشاركين من الإدارات الانتخابية والمنظمات الإقليمية وغيرهم من العاملين في مجال الانتخابات من المنطقة وخارجها على انضمامهم إلينا في هذا الحدث الهام.

كما أود أن أثنى على جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمهما لهذا الحدث. هذا الحدث هو أحدث مثال على الشراكة طويلة الأمد والبناءة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

تتمتع جامعة الدول العربية بتاريخ طويل من الدعم الانتخابي للدول الأعضاء فضلاً عن كم كبير من الخبرة. نتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الجامعة بشأن الانتخابات المقبلة في المنطقة - بما في ذلك في العراق وليبيا.

يعد تقديم المساعدة الانتخابية الفنية للدول الأعضاء إحدى الوظائف الرئيسية للأمم المتحدة.

بناءً على طلب من الدول الأعضاء أو إحدى هيئات الأمم المتحدة، فإن مساعداتنا الانتخابية مصممة دائماً لتلبي احتياجات الدولة العضو كما أنها تقوم على احترام السيادة الوطنية والملكية الوطنية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة.

إن أحد المجالات الهامة التي تقدم فيها الأمم المتحدة الدعم للدول تكمن في تزويدها بالمشورة والتجارب المقارنة بشأن تصميم أو إصلاح النظم الانتخابية.

إن اختيار النظام الانتخابي هو مسألة اختصاص محلي لكل دولة عضو، إذ لا يوجد نموذج واحد لجميع السياقات.

ومع ذلك، فإن بعض الأطر الدولية - خاصة المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان - تحتوي على مبادئ يجب أن نسترشد بها جميعاً، وهي تشمل الاقتراع العام، والحق في المشاركة المتساوية، ومنع التمييز، والحق في انتخابات دورية حقيقية تضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب.

أود التركيز على ثلاث نقاط رئيسية لأخذها في الاعتبار عند تصميم النظم الانتخابية.

الأول هو الملاءمة. يجب أن يكون النظام الانتخابي مناسباً للبلد المعني، ويتم تحديد الملاءمة من قبل كل بلد، إذ لا يوجد مقاس واحد يناسب الجميع.

الثاني هو الاستشارة واسعة النطاق. يحدد النظام الانتخابي كيفية تمثيل الناخبين ويوزع السلطة السياسية ويؤثر على استقرار المؤسسات السياسية. لذلك، من الأهمية القصوى أن يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظم الانتخابية بطريقة شفافة واستشارية وشاملة - وإلى أقصى حد ممكن بناءً على إجماع واسع.

وأخيراً، وبشكل حاسم، الإدماج. ينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة والممثلة تمثيلاً ناقصاً. إن تعزيز وحماية مشاركة المرأة له أهمية خاصة، بما في ذلك من خلال التدابير الخاصة المؤقتة والكوتا، حيثما أمكن ذلك.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد بالإدارات الانتخابية الممثلة هنا. أنتم مؤتمنون على ضمان الحق الأساسي لجميع الأشخاص في أن يكون لهم رأي في اختيار ممثليهم الحكوميين. هذه أمانة مقدسة، ونحن ممتنون لكم لمواصلة الاضطلاع بهذه المسؤولية بصدق وشفافية ونزاهة.

أتمنى لكم جميعاً مناقشات مثمرة خلال هذه الأيام الثلاثة. شكراً لكم،



3

الكلمة الرئيسية للملتقى

"النظم الانتخابية في الدول العربية من منظور دولي"
السيد رفايل لوبيز بينتور
الخبير الانتخابي الدولي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في البداية أود أن أطرح تساؤلاً هاماً هو "هل هناك نظام انتخابي مثالي؟ أو ما هو أفضل النظم الانتخابية المتبعة؟"، بالطبع "لا يوجد نظام انتخابي مثالي"، إنني ومن خلال عملي في عدد من الدول العربية خلال الأربع سنوات الماضية، فقد لاحظت أنه ليس هناك نظامين انتخابيين متشابهين؛ بل إن كافة النظم الانتخابية مختلفة عن بعضها البعض. وأود أن أشير إلى طبيعة النظم الانتخابية وهيكلها، بالإضافة إلى الإصلاحات الانتخابية التي حدثت في المنطقة العربية في الأعوام القليلة الماضية.

يرجع الاختلاف إلى طبيعة هذه النظم ومرجعياتها، حيث أن أي نظام انتخابي يُعد نتاج تاريخ كل دولة على حدة وتطور عصورها؛ فبالنظر إلى العصور الماضية والمرآحِل الأولى لتطور النظريات الاجتماعية والفلسفات الإنسانية ومن خلال دراسة العلوم الاجتماعية التي توارثتها الأجيال عن الفيلسوف ابن خلدون الذي كان له باع كبير في الفلسفة والتاريخ الاجتماعي والإنساني، فنجد أن طبيعة النظام الانتخابي في كل دولة يعتمد بالأساس على ماضي الدولة وتاريخها وليس فقط الظروف الحالية التي تعاصرها.

هذا الموضوع بدوره يثير تساؤلاً أساسياً حول كيفية عمل هذا النظام الانتخابي ومدى الاحتياج إلى تطويره. كما أن هناك تساؤلاً أساسياً أيضاً حول التحديات التي تواجه العملية التشريعية في بعض الدول، لأن ذلك سيساعدنا على فهم طبيعة النظم الانتخابية وطريقة عملها وطبيعتها. كما أن هناك تساؤلاً أيضاً حول السبب وراء أن هذه النظم لا تعمل وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.

ليس هناك إجابة مثالية لهذه الأسئلة، ولكن هناك محاولة لتقديم معادلات صحيحة للإجابة عليها، مؤكداً أنه ليس هناك نظاماً انتخابياً مثالياً يصلح لكافة الدول في نفس التوقيت، وليس هناك أيضاً نظاماً انتخابياً يمكن اقتراضه من بلد لآخر. واعتبر أن هذا الأمر سيدفعنا إلى فهم أكثر واقعية لقواعد اللعبة الانتخابية وقواعد النظم الانتخابية ودور الهيئات والمنظمات الدولية كجهات استشارية تقدم استشارات مطلوبة إلى الأطراف المعنية، مما يزيد من المسؤولية التي تضطلع بها هذه الهيئات أمام المجتمعات، وهي مسؤولية ليست بالهينة أمام الصعوبات التي قد تبدو غير مفهومة أمام بعض الجهات.

هناك ٣ عائلات للنظم الانتخابية، وهي عائلة نظم الأغلبية وعائلة نظم التمثيل النسبي وعائلة النظم المختلطة. هناك حوالي ٩٢ دولة على مستوى العالم من أصل ٢٠٢ دولة تعتمد نظم الأغلبية (من بينها: الولايات المتحدة/ المملكة المتحدة/ كندا/ استراليا/ بعض المستعمرات السابقة لهم)، أما نظم التمثيل النسبي فتعتمدها حوالي ٧٢ دولة (أغلبها في أوروبا وأمريكا اللاتينية)، فيما تعتمد ٩ دول أخرى النظم المختلطة (مثل: حساب نسبة الثلث للأغلبية، وحساب نسبة الثلث للنظام النسبي، والثلث للنظام المختلط).

أما على مستوى الدول العربية، فهناك ٥ دول تعتمد نظم الأغلبية، فيما تعتمد ٤ دول النظم النسبية، وتعتمد ٧ دول النظم المختلطة، وهناك ٧ دول تعتمد نظم أخرى للانتخابات.

تتسم النظم الانتخابية في المنطقة العربية بالتنوع الكبير، ويرجع ذلك إلى تاريخ وجذور كل دولة على حدة. وبالنظر إلى ظروف المنطقة العربية حالياً، فإنها تجمع بين جذور متنوعة تشمل البعد المتوسطي والبعد الخليجي والبعد الأفريقي، فضلا عن مرجعية النظم القانونية والقضائية السائدة في بلدان المنطقة. حيث تأثرت مراحل التطور القانوني والقضائي بالحكم الروماني والفرنسي، ثم الحكم العثماني ثم القيود التي كانت تفرضها القوى الاستعمارية التي احتلت عدداً من بلدان المنطقة. فقد استطاعت الدول العربية اعتباراً من النصف الثاني من القرن ٢١ أن تتخلص من جميع القيود الاستعمارية، غير أن النظم التشريعية/ الانتخابية ظلت متأثرة بشكل ما بالمرجعيات القانونية وبعض العناصر الخارجية.

تتأثر النظم الانتخابية بالثقافة السياسية وكذلك بطبيعة النظم السياسية من حيث تركيز السلطة التنفيذية في كيان كل دولة، حيث يعد عامل التمثيل النسبي هو العامل الرئيسي في تحديد العلاقة بين نظام الانتخابات ونظام الحكم.

شهدت عمليات الاصلاح الانتخابي في المنطقة والتي بدأت منذ نحو ٢٥ عام على الأقل انتقالاً من نظم الأغلبية إلى النظم المختلطة والنسبية، لكن نادراً ما يحدث العكس.

لأي نظام انتخابي مهمتين رئيسيتين، المهمة الأولى هي: تحويل الأصوات إلى مقاعد في البرلمان (على المدى القصير)، أمّا المهمة الثانية فتتمثل في محاولة الحدّ من الصراعات وأوجه الاختلافات في المجتمع (على المدى الطويل). وهذا الأمر يدفعنا إلى الحديث عن المبادئ الانتخابية الأساسية مثل: النزاهة، والعلاقة بين الدين والدولة، والاختلافات الاجتماعية بين الطبقات المختلفة، والمساواة بين الجنسين، وحماية الحقوق والحريات، وضمان مشاركة المرأة. وهذه المبادئ والأمور تُعدّ المحرك الرئيسي لتنشيط أدوار الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية في الدولة، وهذا الأمر يشمل جميع البلدان وليس البلدان العربية فقط.

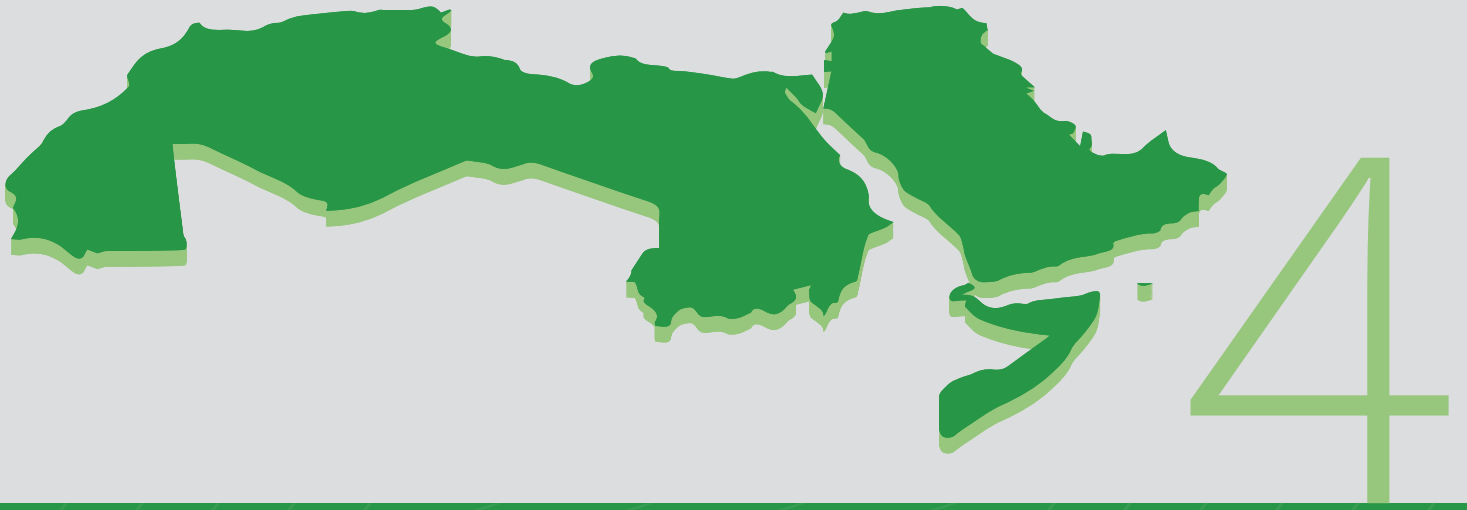
تعتمد نتائج الدراسات الخاصة بمكونات النظام الانتخابي بالأساس على عدة عناصر، أولها: صيغة النظام (أغلبية/مختلط/ نسبي)، وثانياً: حجم الدائرة الانتخابية (كبيرة/متوسطة/صغيرة)، موضحاً أن الدائرة التي تمتلك أكثر من ١٠ مقاعد برلمانية تُعد دائرة كبيرة، والدائرة المتوسطة تمتلك من ٦-١٠ مقاعد والدائرة الصغيرة من ٣-٥ مقاعد، ولهذا السبب تتواجد الأحزاب الصغيرة وتتنافس في الانتخابات. كما تعمل "الكوتا" وهي مقاعد مخصصة لفئات مُحدّدة (المرأة أو أقليات دينية/ عرقية)، على ضمان تمثيلهم في النظام الانتخابي، حيث نجد أغلب الدول المشاركة في هذا الملتي لديها نظام المقاعد المحجوزة لتمثيل المرأة.

وهنا يجب التأكيد على بعض النقاط الأساسية وهي:

١. ليس هناك نظام انتخابي مثالي، ولكن الأفضل هو نظام حيادي لاستيعاب أي صراعات أو توترات قد تحدث في المجتمع.

٢. لإصلاح النظام الانتخابي وجعله أكثر مرونة.

٣. لا يوجد نموذج مُحدّد نستطيع أن ننصح به أو نُقدمه، لكن هناك دائماً الإشارة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها بلدان العالم، خاصةً المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والخاص بضمن حق الاقتراع العام والتعبير عن الرأي على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري.



ملخص لعروض الدول



المملكة الأردنية الهاشمية



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	التمثيل النسبي
النظام الانتخابي	القائمة النسبية (المفتوحة)
الصيغة الانتخابية	هاري
العتبة الانتخابية	لا توجد
نوع ورقة الاقتراع	استرالي
نوع الدوائر الانتخابية	متعددة
الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية	مجلس الوزراء
المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية	الكثافة السكانية - المساحة الجغرافية - معدل التنمية
نسبة كوتا المرأة	٪١١.٥
نوع كوتا المرأة	مقاعد محجوزة
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	٪١٢.٣
تصويت المغتربين	لا توجد
تصويت أفراد الأمن والشرطة	لا يوجد
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	أربع سنوات

دولة الإمارات العربية المتحدة



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	أخرى
النظام الانتخابي	الصوت الواحد غير المتحول
نوع ورقة الاقتراع	تصويت إلكتروني
نوع الدوائر الانتخابية	متعددة
الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية	اللجنة الوطنية للانتخابات
المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية	الحدود الجغرافية
نسبة كوتا المرأة	50%
نوع كوتا المرأة	مقاعد محجوزة
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	50%
تصويت المغتربين	يوجد
تصويت أفراد الأمن والشرطة	يوجد
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	أربع سنوات



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الجولتين	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية	نوع الدوائر الانتخابية
مرسوم	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الإدارية - الكثافة السكانية - المساحة الجغرافية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	كوتا المرأة
٪١٥	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
أربع سنوات	مدة ولاية المجلس

الجمهورية التونسية



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	التمثيل النسبي
النظام الانتخابي	القائمة النسبية
الصيغة الانتخابية	هاري
العتبة الانتخابية	لا توجد
نوع ورقة الاقتراع	استرالي
نوع الدوائر الانتخابية	متعددة
الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية	مجلس النواب باقتراح من الهيئة
المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية	الحدود الإدارية - الكثافة السكانية
نسبة كوتا المرأة	تناصف
نوع كوتا المرأة	الترشح
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	٪٢٤.٤
تصويت المغتربين	يوجد
تصويت أفراد الأمن والشرطة	لا يوجد
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	خمس سنوات

جمهورية جيبوتي



مختلط	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الموازي	النظام الانتخابي
سانت لاغي	الصيغة الانتخابية
٪١٠	نسبة العتبة الانتخابية
فرنسي	نوع ورقة الاقتراع
متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
وزارة الداخلية	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الجغرافية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
٪٢٥	نسبة كوتا المرأة
الترشح	نوع كوتا المرأة
٪٢٥	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
لا توجد	تصويت المغتربين
يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
يوجد	التصويت بالوكالة
خمس سنوات	مدة ولاية المجلس

المملكة العربية السعودية



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	أخرى
النظام الانتخابي	الصوت الواحد غير المتحول
نوع ورقة الاقتراع	استرالي
نوع الدوائر الانتخابية	متعددة
الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية	وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان
المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية	الحدود الإدارية - الكثافة السكانية
كوتا المرأة	لا توجد
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	٧.٤٪
تصويت المغتربين	لا يوجد
تصويت أفراد الأمن والشرطة	لا يوجد
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	أربع سنوات

جمهورية العراق



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	أخرى
النظام الانتخابي	الصوت الواحد غير المتحول
الصيغة الانتخابية	سانت لاغي
نسبة العتبة الانتخابية	لا توجد
نوع ورقة الاقتراع	استرالي
نوع الدوائر الانتخابية	متعددة
الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية	المجلس التشريعي
المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية	الكثافة السكانية
نسبة كوتا المرأة	٢٥٪
نوع كوتا المرأة	مقاعد محجوزة
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	٢٦.٤٪
تصويت المغتربين	لا
تصويت أفراد الأمن والشرطة	نعم
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	أربع سنوات



العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي	التمثيل النسبي
النظام الانتخابي	القائمة النسبية (المغلقة)
الصيغة الانتخابية	سانت لاغي
نسبة العتبة الانتخابية	٪١.٥
نوع ورقة الاقتراع	استرالي
نوع الدوائر الانتخابية	دائرة واحدة
نسبة كوتا المرأة	يوجد
نوع كوتا المرأة	الترشح
نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً	٪١٢.٨
تصويت المغتربين	تصويت المغتربين
تصويت أفراد الأمن والشرطة	يوجد
التصويت بالوكالة	لا يوجد
مدة ولاية المجلس	أربع سنوات

دولة قطر



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
نظام الفائز الأول	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية	نوع الدوائر الانتخابية
وزارة الداخلية	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الجغرافية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	كوتا المرأة
٢٪	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
لا يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
أربع سنوات	مدة ولاية المجلس

جمهورية القمر المتحدة



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الجولتين	النظام الانتخابي
جيفرسون	الصيغة الانتخابية
5%	نسبة العتبة الانتخابية
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية	نوع الدوائر الانتخابية
المجلس التشريعي	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الجغرافية - الحدود الإدارية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	نسبة كوتا المرأة
12.5%	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
لا يوجد	تصويت المغتربين
يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
يوجد	التصويت بالوكالة
خمس سنوات	مدة ولاية المجلس

دولة الكويت



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الفائز الأول	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
المجلس التشريعي	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الجغرافية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	كوتا المرأة
1.0%	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
لا يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
أربع سنوات	مدة ولاية المجلس

الجمهورية اللبنانية



التمثيل النسبي	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
القائمة النسبية	النظام الانتخابي
هاري	الصيغة الانتخابية
لا يوجد	نسبة العتبة الانتخابية
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
المجلس التشريعي	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الجغرافية - الحدود الإدارية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	نسبة كوتا المرأة
٪٤.٧	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
أربع سنوات	مدة ولاية المجلس

دولة ليبيا



أخرى	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الصوت الواحد غير المتحول	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
المجلس التشريعي	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الإدارية - الكثافة السكانية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
٪١٦	نسبة كوتا المرأة
مقاعد محجوزة	نوع كوتا المرأة
٪١٦	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
غير محدد	مدة ولاية المجلس

الجمهورية الإسلامية الموريتانية



المختلط	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
المتوازي	النظام الانتخابي
هاري	الصيغة الانتخابية
١٠٪	نسبة العتبة الانتخابية
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية - متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
وزارة الداخلية واللامركزية	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الإدارية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
٣٠ مقعد	نسبة كوتا المرأة
مقاعد محجوزة - الترشح	نوع كوتا المرأة
١٩.٦٪	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
خمس سنوات	مدة ولاية المجلس

جمهورية مصر العربية



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الجولتين	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية - متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
المجلس التشريعي	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الحدود الإدارية - الكثافة السكانية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
٪٢٥	نسبة كوتا المرأة
مقاعد محجوزة	نوع كوتا المرأة
٪٢٧	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
خمس سنوات	مدة ولاية المجلس



التمثيل النسبي	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
القائمة النسبية	النظام الانتخابي
هاري	الصيغة الانتخابية
لا توجد	نسبة العتبة الانتخابية
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
متعددة	نوع الدوائر الانتخابية
مرسوم من الحكومة	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الكثافة السكانية - الحدود الإدارية	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
٪٢٢.٧٨	نسبة كوتا المرأة
مقاعد محجوزة	نوع كوتا المرأة
٪٢٣	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
يوجد	تصويت المغتربين
لا يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
للجالية في الخارج	التصويت بالوكالة
خمس سنوات	مدة ولاية المجلس

الجمهورية اليمنية



الأغلبية	العائلة التي يتبع لها النظام الانتخابي
الفائز الأول	النظام الانتخابي
استرالي	نوع ورقة الاقتراع
فردية	نوع الدوائر الانتخابية
الإدارة الانتخابية ويصدر ترسيم الدوائر بقرار جمهوري	الجهة المسؤولة عن ترسيم الدوائر الانتخابية
الكثافة السكانية - البعد الجغرافي - البعد الاجتماعي	المعايير المتبعة في ترسيم الدوائر الانتخابية
لا توجد	كوتا المرأة
٣٪	نسبة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي حالياً
لا يوجد	تصويت المغتربين
يوجد	تصويت أفراد الأمن والشرطة
لا يوجد	التصويت بالوكالة
ست سنوات	مدة ولاية المجلس



5

الموضوعات والمناقشات ومجموعات العمل

الموضوعات والمناقشات

يتناول هذا البند من التقرير عرضاً موجزاً لأهم الموضوعات والقضايا الرئيسية التي حازت على اهتمام المشاركين وشهدت تفاعلاً بينهم خلال جلسات الأسئلة والمناقشات التي تلت عروض الدول حول النظم الانتخابية في الدول العربية. وفي ضوء ما تم تدوينه من ملاحظات، تم تصنيف هذه المناقشات إلى عدة محاور كما يلي:

الناخبين

تضمنت عروض عدد من الدول العربية معلومات حول طريقة تسجيل الناخبين المتبعة في الدولة والتي كانت إما طوعية أو تلقائية، بالإضافة إلى تسجيل الناخبين المقيمين في الخارج. إلا أن بعض المشاركين أبدوا اهتماماً أكبر حول هذا الموضوع ودارت أسئلتهم حول شروط الناخب والأسباب وراء وضع بعض هذه الشروط وحول السن القانوني للناخب، والجهة المسؤولة عن تسجيل الناخبين، فقد استوضح ممثل جزر القمر عن الجهة التي تقوم بتسجيل الناخبين في موريتانيا، وقد كانت الإجابة أن تسجيل الناخبين في موريتانيا يتم من خلال إحصاء وطني تقوم به هيئة الإصلاحات تحت إشراف لجنة الانتخابات. تناولت مناقشات المشاركين أيضاً كيفية تحديد الناخبين المستوفين الشروط القانونية وعدد الناخبين في السجل الانتخابي خلال آخر استحقاق انتخابي جرى في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تمحورت بعض النقاشات حول الجهة المسؤولة عن توزيع الناخبين على صناديق الاقتراع المنتشرة على كامل أراضي الدولة والمعايير المتبعة في هذا الشأن. استعرضت بعض الدول خلال العرض التقديمي الخاص بها عدداً من النقاط المتعلقة بفترة الترشح مثل سن الترشح. ودارت النقاشات حول إجراءات الترشح والجهة المسؤولة عن تقديم الطعون على قرارات الإدارة الانتخابية الخاصة بالترشح، كما طلب بعض المشاركين شرحاً أوسع لما تم التطرق إليه في هذا الموضوع خلال العروض.

الناخبين

تضمنت عروض عدد من الدول العربية معلومات حول طريقة تسجيل الناخبين المتبعة في الدولة والتي كانت إما طوعية أو تلقائية، بالإضافة إلى تسجيل الناخبين المقيمين في الخارج. إلا أن بعض المشاركين أبدوا اهتماماً أكبر حول هذا الموضوع ودارت أسئلتهم حول شروط الناخب والأسباب وراء وضع بعض هذه الشروط وحول السن القانوني للناخب، والجهة المسؤولة عن تسجيل الناخبين، فقد استوضح ممثل جزر القمر عن الجهة التي تقوم بتسجيل الناخبين في موريتانيا، وقد كانت الإجابة أن تسجيل الناخبين في موريتانيا يتم من خلال إحصاء وطني تقوم به هيئة الإصلاحات تحت إشراف لجنة الانتخابات. تناولت مناقشات المشاركين أيضاً كيفية تحديد الناخبين المستوفين الشروط القانونية وعدد الناخبين في السجل الانتخابي خلال آخر استحقاق انتخابي جرى في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تمحورت بعض النقاشات حول الجهة المسؤولة عن توزيع الناخبين على صناديق الاقتراع المنتشرة على كامل أراضي الدولة والمعايير المتبعة في هذا الشأن. استعرضت بعض الدول خلال العرض التقديمي الخاص بها عدداً من النقاط المتعلقة بفترة الترشح مثل سن الترشح. ودارت النقاشات حول إجراءات الترشح والجهة المسؤولة عن تقديم الطعون على قرارات الإدارة الانتخابية الخاصة بالترشح، كما طلب بعض المشاركين شرحاً أوسع لما تم التطرق إليه في هذا الموضوع خلال العروض.

النظام الانتخابي

تناولت عروض المشاركين هذا الموضوع باستفاضة كونه الموضوع الأساسي للملتقى الثالث. وعليه، فقد استعرض ممثلو الدول النظم الانتخابية في دولهم مع شرح مفصل للخصائص المختلفة المتعلقة بالنظام الانتخابي، مثل العائلة التي ينتمي لها النظام الانتخابي المعتمد في الانتخابات التشريعية في الدولة، أكانت عائلة نظم الأغلبية أم عائلة التمثيل النسبي أم النظم المختلطة أم النظم الأخرى، مع تحديد نوع النظام الانتخابي. أما خلال جلسة النقاشات، فتركزت العديد من الأسئلة على شرح معمق حول النظام الانتخابي وكيفية عمله وتأثيره على حل الأزمات في البلد والحد من الصراعات وأوجه الاختلافات في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، اهتم عدد من المشاركين بمعرفة السبب الرئيسي وراء التغيير من نظام انتخابي إلى آخر وعن تأثير هذا التغيير على نتيجة الانتخابات، وتبين من النقاشات اهتمام أحد المشاركين .

الانتخابي قريباً، كما جاء في سؤال ممثل الإمارات إلى ممثل الكويت حيث أوضح أن التوجه هو فقط في تعديل عدد الدوائر الانتخابية.

الدوائر الانتخابية

شملت عروض الدول موضوع الدوائر الانتخابية والمعايير التي تتخذها الدولة عند ترسيم الدوائر، ومنها الحدود الجغرافية أو الإدارية، والكثافة السكانية، والمساحة الجغرافية، ومعدل التنمية، والعامل الاجتماعي أو غيرها. وكان موضوع الدوائر الانتخابية من بين الموضوعات الأكثر تداولاً في المناقشات حيث طلب عدد من المشاركين توضيحاً لبعض المسائل المتعلقة بهذا المحور، مثل كيفية تخصيص عدد من المقاعد لكل دائرة انتخابية، كما اهتم بعضهم بمعرفة الآلية المتبعة لترسيم الدوائر الانتخابية ونوع وحجم الدوائر الانتخابية في بعض الدول. وإجابة على سؤال من العراق، أوضحت ممثلة لبنان أنه لا يوجد أي معيار محدد لترسيم الدوائر الانتخابية، حيث قد يكون وفقاً للبعد السياسي.

ورقة الاقتراع

أخذ موضوع ورقة الاقتراع حيزاً كبيراً خلال جلسة الأسئلة والنقاشات طوال الأيام الثلاثة للملتقى، وقد عمد عدد من مقدمي العروض إلى استعراض صورة تظهر شكل وبنية ومحتوى ورقة الاقتراع المستخدمة خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة في دولهم، كما شرحوا نوعها أكان فرنسياً أو استرالياً. إلا أن بعض المشاركين لم يكتفوا بما تم تقديمه خلال العروض وتطرقوا لعدة نقاط متعلقة بهذا الموضوع خلال جلسة النقاشات، مثل نوع القائمة على ورقة الاقتراع، أكانت مفتوحة أم مغلقة، وإن كانت أسماء القوائم هي نفسها أسماء الأحزاب التي شكلتها أم لا، بالإضافة إلى كيفية ترشح المستقلين في حال تضمنت ورقة الاقتراع قوائم فقط. بالإضافة إلى ذلك، اهتم عدد من المشاركين أيضاً بمعرفة ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع، أكان بحسب القرعة أو الأبجدية أو تاريخ التسجيل، فقد شرح ممثل العراق بعد سؤال من السعودية أن ترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع يأتي وفقاً للقرعة. اهتم المشاركون أيضاً بالعناصر المتضمنة في الورقة مثل أسماء المرشحين أو القوائم وكذلك الرموز التي تستخدم أحياناً لمساعدة الناخبين الأميين، بالإضافة إلى اللغة المستخدمة في ورقة الاقتراع والمكان الخاص بالتأشير على اختيار الناخب.

التصويت

ناقش المشاركون موضوع طريقة التصويت يوم الاقتراع بالتفصيل، واهتم عدد منهم بمعرفة عدد التأشيرات المحدد التي يجب على الناخب تأشيرها على ورقة الاقتراع، فبناءً على سؤال من ممثل السعودية، أوضح ممثل الأردن أن النظام الانتخابي في الأردن لا يسمح بالترشح الفردي، بل داخل قائمة، وعلى الناخب التصويت لصالح قائمة ثم اختيار عدد معين من المرشحين داخل القائمة. تناولت المناقشات أيضاً معنى الصوت التفضيلي في قوائم التمثيل النسبي، وإن كان الناخب ملزماً بتسلسل المرشحين داخل القائمة على ورقة الاقتراع أم لا، كما اهتم بعضهم بالتعرف أكثر على التصويت بالوكالة وإن كان يسمح للناخب بهذا النوع من التصويت عن عدد معين من الأشخاص أو عن ذوي الاحتياجات الخاصة، وكيفية تصويت المسجونين على ذمة التحقيق والمرضى في المستشفيات.

التصويت الإلكتروني

استحوذ موضوع التصويت الإلكتروني على اهتمام المشاركين خاصة بعد عرض دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد الدولة الوحيدة حالياً التي تستخدم نظام التصويت الإلكتروني في العالم العربي، وقد أكد المشاركون في الجلسة على أهمية موضوع التصويت الإلكتروني، وتعددت وتنوعت أسئلتهم في هذا الشأن، مما يدل على اهتمام ممثلي الدول بتوسيع معارفهم حول هذا الموضوع بهدف تطوير طريقة التصويت فيها. تمحورت أهم الأسئلة التي تم طرحها خلال النقاشات حول الجهة التي تعدّ البرنامج أو النظام الإلكتروني والجهة المسؤولة عن تطويره، وكيفية ضمان سرية بيانات الناخبين وكذلك سرية التصويت، بالإضافة إلى الصعوبات الفنية التي يتم مواجهتها يوم الاقتراع والضمانات لتأمين سلامة سير عملية الاقتراع وسريتها، وما إذا كان عدّ الأصوات يتم يدوياً أو إلكترونياً. وأكدت الممثلة عن دولة الإمارات على الضمانات المتعددة التي تضمن سلامة سير عملية الاقتراع وسريتها.

التصويت في الخارج

حظي موضوع التصويت في الخارج باهتمام كبير من جانب المشاركين وأخذ حيزاً واسعاً من نقاشاتهم، فقد حرصوا على التعرف على تجارب الدول العربية

في السماح للناخبين في الخارج بالمشاركة في العملية الانتخابية مثل نظام تسجيل الناخبين، فقد أوضح ممثل ليبيا بناءً على سؤال من العراق أنه تم اختيار ٢١ دولة لتسجيل الناخبين فيها إلكترونياً إذ يقطنها العدد الأكبر من المواطنين في الخارج. كما تناولت المناقشات موضوع تحديث سجلات بمعرفة إن كان هناك وجود نية في إحدى الدول العربية لتغيير النظام المقيمين في الخارج ومعرفة عددهم، وكيفية ترشح المواطنين في الخارج الراغبين بالمشاركة في السباق الانتخابي.

مشاركة المرأة

أثار موضوع مشاركة وتمثيل المرأة نقاشاً ثرياً بين المشاركين بعد العروض التي قدمتها الدول والتي تضمنت معلومات عن استخدام نظام الكوتا للمرأة أحياناً في الدولة، وإن كانت كوتا الترشح أو المقاعد المحجوزة. وتنوعت الأسئلة ما بين الاستفسار عن القواعد التي يمكن من خلالها تحقيق التكافؤ بين الجنسين بشكل أفضل، وطريقة تطبيق الكوتا وكيفية ضمان وصول النسبة المحددة للكوتا في القانون إلى المقاعد البرلمانية، وكذلك العدد الإجمالي للنساء في البرلمان الحالي. كما تم التطرق لموضوع الممارسات التي تتخذها الإدارة الانتخابية فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة عند تسجيل الناخبين والمرشحين. وقد أوضحت ممثلة فلسطين بناءً على سؤال من المغرب أنه في ظل النظام الانتخابي المختلط في فلسطين لم تحصل المرأة على أي مقعد في النظام الفردي، وقد تم تغيير النظام إلى النظام النسبي عام ٢٠٠٦ مع وجود كوتا للمرأة هي كوتا الترشح، إلا أن هذا النوع من الكوتا لا يضمن للمرأة الفوز بمقعد.

التمثيل

بالإضافة إلى موضوع مشاركة وتمثيل المرأة في الاستحقاقات الانتخابية، اهتم عدد من المشاركين أيضاً بموضوع الأقليات ومشاركتها في الانتخابات، وكيفية استخدام الكوتا في ضمان تمثيل الفئات الخاصة في البرلمانات، فقد طلب ممثل العراق توضيحاً من الأردن حول ما إذا كان للبدو كوتا في مجلس النواب الأردني، وقد أوضح الممثل الأردني أن مقاعد البدو تأتي فقط في سياق تقسيم الدوائر كونهم مكون رئيسي من مكونات المجتمع، إلا أنه ليس للبدو أي كوتا.

التمثيل

شهدت المناقشات حول نتائج الانتخابات والاطعون اهتماماً كبيراً من المشاركين، حيث تساءل البعض حول الآلية المستخدمة عند تساوي مرشحين اثنين لعدد الأصوات ولمن يذهب المقعد، ومعرفة الجهة المسؤولة عن إعلان النتائج الأولية والنهائية للانتخابات، حيث اهتم ممثل المغرب بمعرفة من هي هذه الجهة في تونس، وقد أوضح ممثل تونس أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات هي الوحيدة المخولة دستورياً بهذا الأمر. كما اهتم بعض المشاركين بالتعرف أكثر على الطعون مثل الفترة الزمنية المحددة لتقديم الطعون سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بنتائج الانتخابات ودرجات التقاضي في العملية الانتخابية.



مجموعات العمل

خلافاً عن دورتي الملتقى السابقتين، تضمن جدول الأعمال للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية خلال يومه الثاني جلسة عمل تم خلالها تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل لكل منها موضوع خاص تمت مناقشته خلال ٤٥ دقيقة في كل مجموعة، ثم تلتها جلسة عامة عرضت فيها المجموعات الثلاث النتائج التي توصلت إليها وأعقبها الأسئلة والنقاشات بين جميع المشاركين.

يتضمن القسم التالي عرضاً موجزاً لأبرز ما دار في مناقشات مجموعات العمل وأسئلة المشاركين في كل موضوع على حدة.

مجموعة أ: تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل



شارك ضمن هذه المجموعة كل من ممثلي الإمارات وجزر القمر وجيبوتي والسعودية والصومال ومصر والمغرب، بالإضافة إلى ممثلي منظمات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية IFES والمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا EISA.

وناقش ممثلو الدول هذا الموضوع باستفاضة حيث عرضت كل دولة التحديات التي تواجهها في تطوير الأنظمة الانتخابية لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع، من شباب ونساء وأقليات وغيرها، بالإضافة إلى العمل على منح الفرص المتساوية للمشاركة في الانتخابات للناخبين أو المرشحين.

وقد عرض المشاركون أيضاً الإنجازات التي حققتها دولهم في هذا المجال مثل مراجعة قوانين الانتخابات بالإجمال، وتحديدًا تخفيض سن الناخب لتوسيع قاعدة بيان الناخبين وكذلك تخفيض سن الترشح وعدم تعقيد شروط الترشح من أجل مساعدة الشباب على المشاركة في الانتخابات. كما ساعدت بعض الدول ذوي الاحتياجات الخاصة في الاقتراع عن طريق توكيل أحد الناخبين، وعمدت بعض الدول إلى تطبيق الكوتا وخاصة كوتا المقاعد المحجوزة في البرلمان لمختلف الفئات الدينية والعرقية والعمرية وغيرها وضمان وصولها إلى المقاعد النيابية. ومن ضمن إنجازات الدول في هذا الموضوع أيضاً عدم قبول أي قائمة مرشحة لا يتم فيها تناوب النساء مع الرجال، بالإضافة إلى خفض نسبة العتبة الانتخابية لمساعدة عدد أكبر من الأحزاب للفوز بمقاعد، وإلزام الأحزاب السياسية على ترشيح الشباب للحصول على التمويل، ومراجعة القاسم الانتخابي.



مجموعة ب: تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي



تضمنت هذه المجموعة كلاً من ممثلي الأردن والعراق وفلسطين والكويت ولبنان واليمن. استعرض المشاركون خلال هذه الجلسة النقاشية مجموعة من التحديات التي تواجه الإدارات الانتخابية والأنظمة الانتخابية فيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي في دولهم والتي قسّموها إلى نوعين، وهي التحديات الداخلية والتي تكون داخل الإدارة الانتخابية، وهي عادةً تحديات فنية وإجرائية وتختلف من مرحلة إلى أخرى في الدورة الانتخابية مثل التسجيل البيومترية، وتحديث سجلات الناخبين بشكل دقيق ومستمر، وتحديد عدد الناخبات في المناطق النائبة وتحديد مكاتب اقتراع خاصة لهن، والعدّ والفرز الإلكتروني للأصوات، بالإضافة إلى استقلالية الإدارة الانتخابية. أما فيما يخص التحديات الخارجية، فأشار المشاركون أنها بالإجمال تحديات سياسية واقتصادية وبيئية وأمنية، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالثقيف الانتخابي وتوعية جمهور الناخبين بالأنظمة والقوانين الانتخابية.

قدم المشاركون في نهاية الجلسة بعض التوصيات والحلول المقترحة لتحقيق الإصلاح الانتخابي مثل أهمية وضرة تطبيق المعايير الدولية للانتخابات والعمل وفق الاتفاقيات الدولية، وقيام عملية الإصلاح من خلال إشراك كل فئات الشعب والأطراف المعنية حتى تكتسب ثقة ومصداقية أكثر، وتعزيز مهنية واستقلالية الإدارة الانتخابية من خلال قانون يضمن استقلاليتها ويضمن تعزيز قدراتها ودعمها في كل الجوانب الإجرائية، وتوفير لجنة خاصة بعملية النزاهة والشفافية للأحزاب والمرشحين والاعتماد على موظفين ذو خبرة تقنية واسعة، بالإضافة إلى تبسيط المعلومات والمعرفة الانتخابية لفئات الشعب المختلفة.



مجموعة ج: التواصل الاجتماعي وتأثيره على العملية الانتخابية



تضمنت هذه المجموعة ممثلي كل من البحرين وتونس وقطر وليبيا وموريتانيا وكذلك منظمة التعاون الإسلامي والبرلمان العربي. وبدأت النقاشات حول منصات التواصل الاجتماعي حيث أشار المشاركون أنها سلاح ذو حدين حيث بإمكانها لعب أدوار إيجابية كسهولة وسرعة التواصل المباشر بين مختلف أطراف العملية الانتخابية خلال كافة مراحلها، وسهولة استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع، كما تلعب دوراً هاماً في تعزيز ثقافة الديمقراطية وتثقيف الناخبين ونشر التوعية وتعزيز مراقبة العملية الانتخابية من خلال تشجيع المراقبة الفردية لأية خروقات قد تحدث أثناء سير الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبح الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي متزايداً منذ بدء جائحة كورونا وذلك بالنظر إلى أنها تعدّ مصدراً إخبارياً بالغ الأهمية وواسع الانتشار.

إلا أن لوسائل التواصل الاجتماعي أبعاداً سلبيةً أيضاً على سير العملية الانتخابية في بعض الأحيان، مثل الحُصّ على خطاب الكراهية ونشر أخبار زائفة تضر بالعملية الانتخابية وسط غياب الآليات الرقابية، وكذلك توجيه آراء الناخبين والتحريض على مقاطعة العملية الانتخابية، بالإضافة إلى اختراق فترة الصمت الانتخابي والقواعد الخاصة بتمويل الحملات الانتخابية.

وفي نهاية الجلسة، قدم المشاركون عدداً من التوصيات حول هذا الموضوع تنوعت بين تطوير التشريعات والأطر القانونية للتعامل مع منصات التواصل الاجتماعي للحدّ من هذه التجاوزات ومراقبة مدى تطبيق هذه القوانين مع ضمان حرية التعبير، والتواصل مع الجهات المسؤولة عن منصات التواصل الاجتماعي، وتشكيل لجان رقابية داخل الإدارات الانتخابية لرصد كافة الخروقات مع سرعة توضيح كافة المعلومات للناخبين، وأخيراً توعية الناخبين ورفع قدراتهم وإمكانياتهم للتمييز بين الأخبار الصحيحة والزائفة التي تُبث عبر منصات التواصل الاجتماعي.



أولاً: المراقبة الدولية للانتخابات

- رصد مجريات العملية الانتخابية بمراحلها
- تقييم مدى تطابق إجراءاتها مع الإطار القانوني المنظم لها، والمعايير والالتزامات الدولية للانتخابات، بكل حيادية ودون التدخل في سيرها
- إعداد تقارير تفصيلية حول مجرياتها
- التوصيات



عروض الجهات المنظمة

عرض جامعة الدول العربية: النظم الانتخابية من منظور بعثات المراقبة الدولية للانتخابات

١. المراقبة الدولية للانتخابات

تعتبر المراقبة الدولية للانتخابات هي عملية رصد مجريات العملية الانتخابية بمراحلها، وتقييم مدى تطابق إجراءاتها مع الإطار القانوني المنظم لها، والمعايير والالتزامات الدولية للانتخابات، بكل حيادية ودون التدخل في سيرها، وإعداد تقارير تفصيلية حول مجرياتها تتضمن توصياتها.

مرجعية عمل بعثات المراقبة الدولية للانتخابات

تعتمد بعثات المراقبة الدولية في عملها على الإطار القانوني الوطني للدولة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين للانتخابات، بالإضافة إلى مذكرة التفاهم التي توقعها البعثة مع الجهة المعنية في الدولة والتي تتضمن حقوق وواجبات البعثة.

تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالعملية الانتخابية

الجانب القانوني، الجانب السياسي، الجانب الإعلامي، النظام الانتخابي المتبع في الدولة.

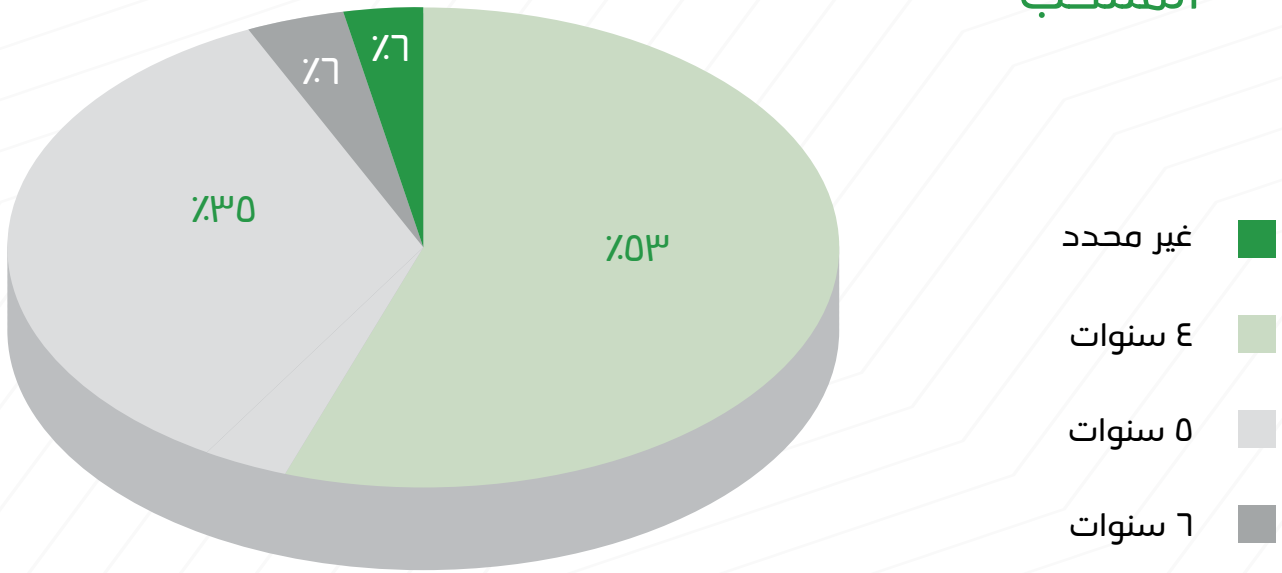
٢. عناصر تحليل النظام الانتخابي

تهتم بعثات المراقبة الدولية بتحليل عناصر النظام الانتخابي (الإطار القانوني، نوع النظام الانتخابي، وترسيم وحجم الدوائر الانتخابية، وورقة الاقتراع، والكويتا (المرأة، الأقليات ... إلخ)، ومدى وضوح وفهم الناخبين للنظام الانتخابي).

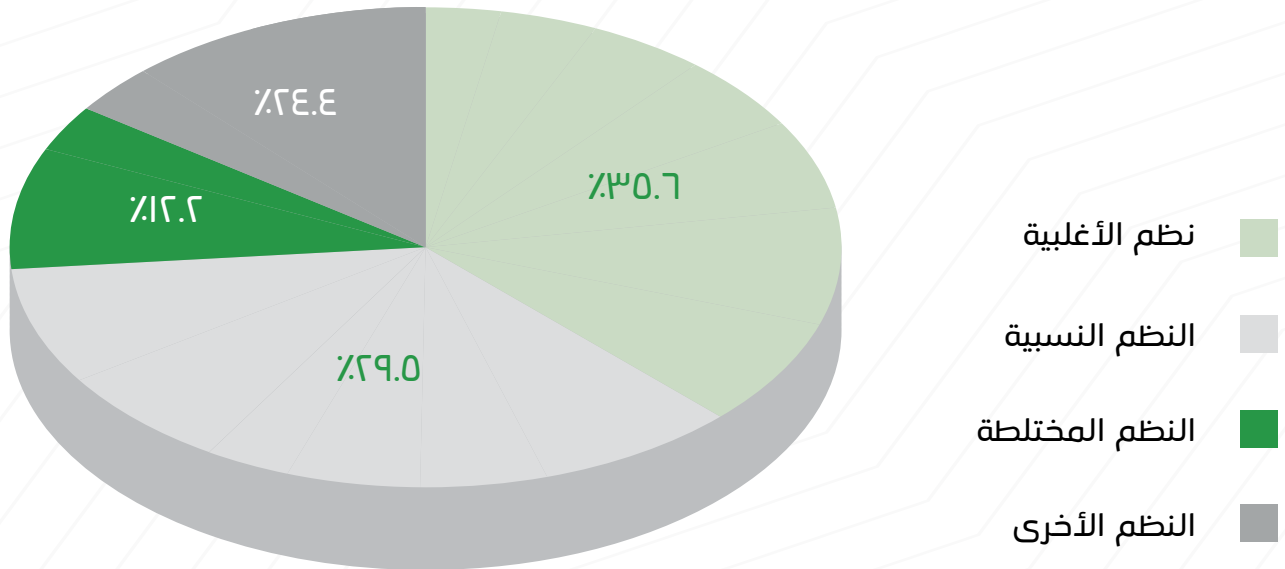
لا تقيّم بعثات المراقبة الدولية النظام الانتخابي نفسه، ولكنها ترصد مدى ثقة مختلف شركاء العملية الانتخابية به. كما لا تقترح بعثات المراقبة الدولية تغيير النظام الانتخابي، ولكنها تبرز انعكاس النظام الانتخابي القائم على النتائج ومدى تقبلها.

١. المراقبة الدولية للانتخابات

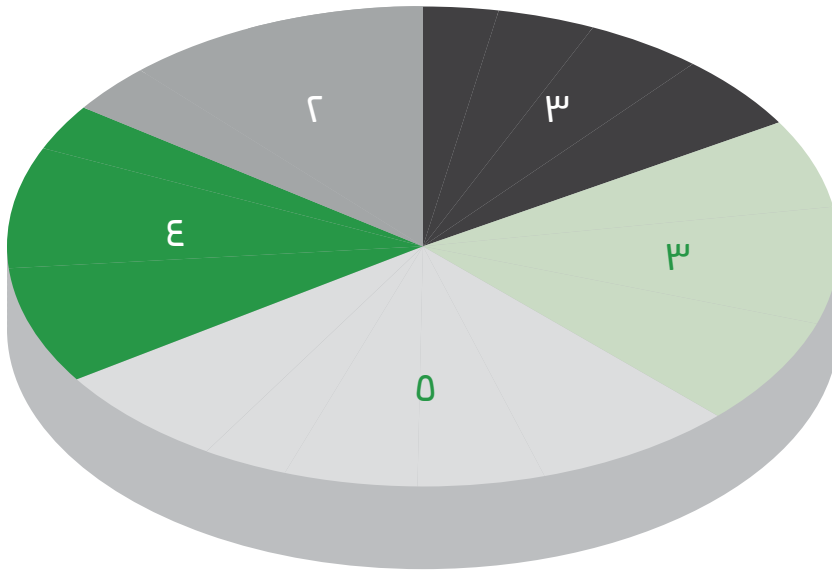
فترة ولاية المجلس المنتخب



عائلات النظم الانتخابية

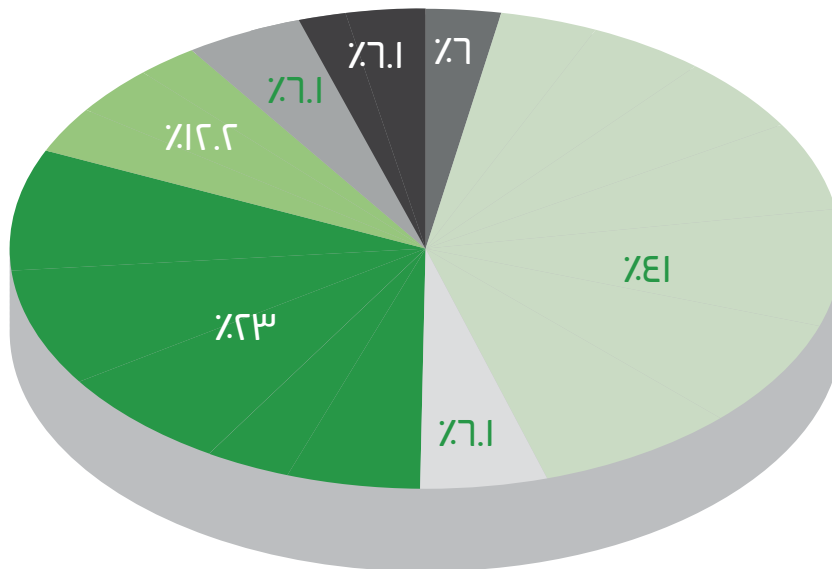


النظم الانتخابية في المنطقة العربية



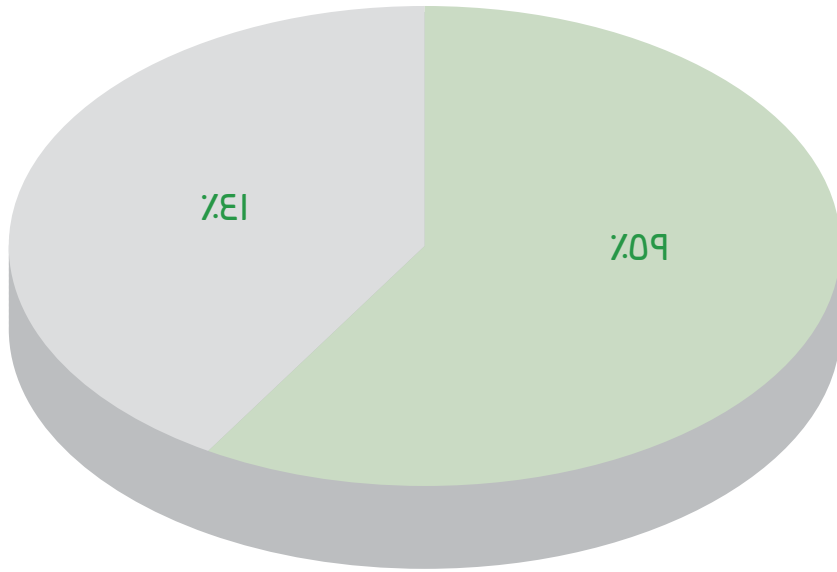
- الفائز الأول
- الجولتين
- القائمة النسبية
- الصوت الواحد الغير متحول
- النظام المتوازي

النظم الانتخابية في المنطقة العربية



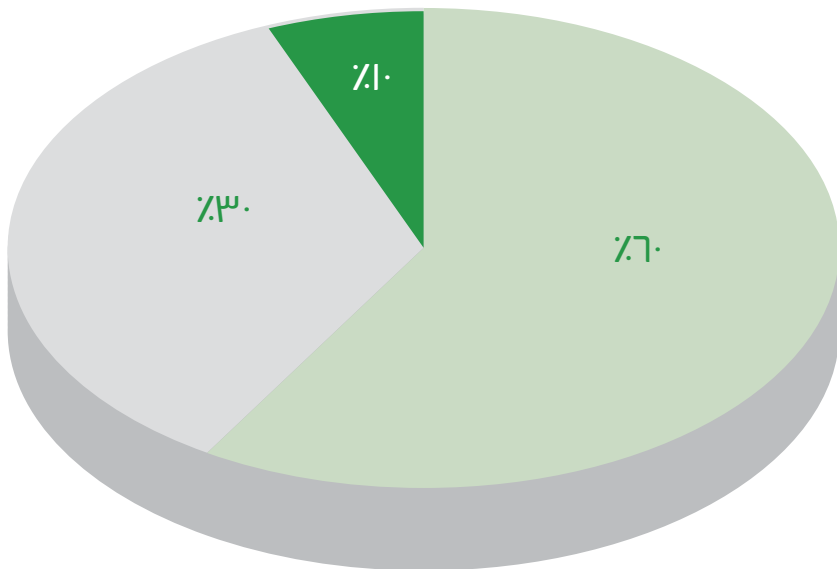
- المجلس التشريعي
- القرار الجمهوري
- وزير الداخلية (شؤون البلدية للسعودية)
- الحكومة
- مرسوم ملكي
- الإدارة الانتخابية
- لا يوجد ترسيم دوائر

الكوتا



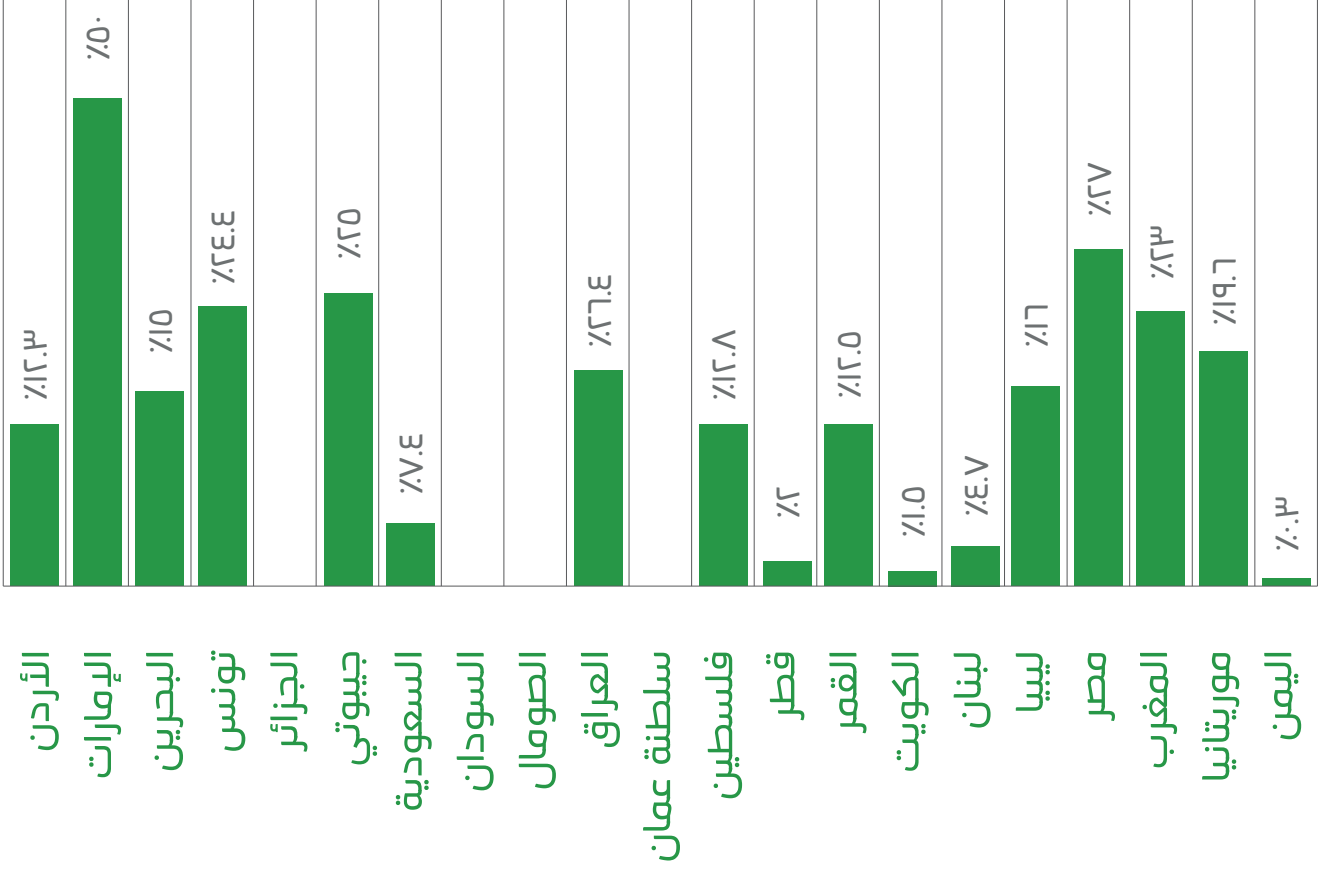
نعم
لا

نوع الكوتا

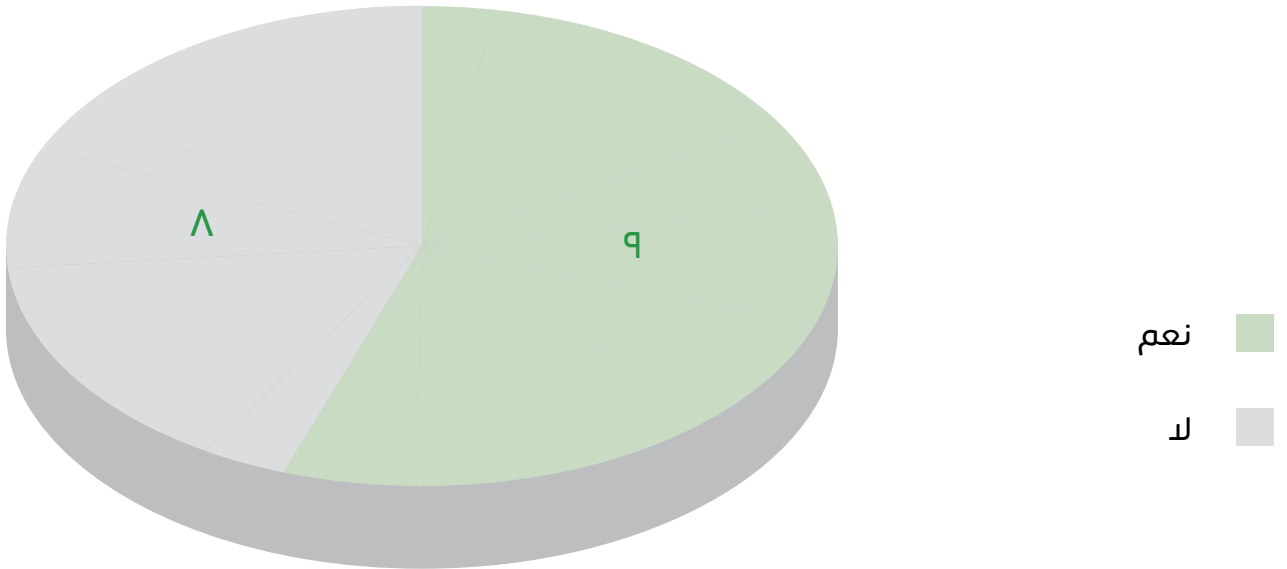


المقاعد المحجوزة
كوتا الترشيح
الاثنين معا

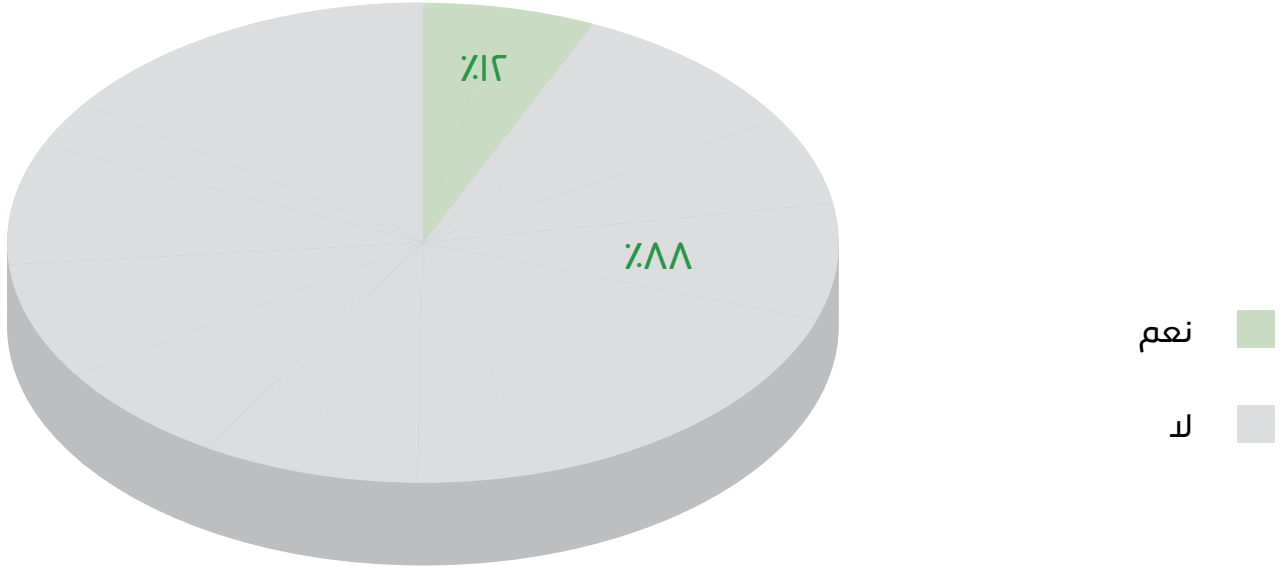
نسبة تمثيل المرأة الحالية في المجالس المنتخبة



التصويت بالخارج



التصويت بالخارج



عرض الأمم المتحدة: المساعدات الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول العربية

السيد/ حسان سيسي
كبير موظفي قسم المساعدات الانتخابية بالإدارة
السياسية بالأمم المتحدة



أود في البداية أن أعرب لكم عن الترحيب بالمشاركة في فعاليات هذا الملتقى الهام، وأن أنقل إليكم تحيات السيد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، مُعرباً عن التطلع لاستمرار التعاون مع جامعة الدول العربية.

لا يوجد نموذج موحد للديمقراطية يتلاءم مع طبيعة جميع الدول، ولكن لكل دولة خصوصية، مضيفاً أن هذا الملتقى قد سلط الضوء على اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى في المنطقة العربية.

قدمت الأمم المتحدة مساعدات انتخابية لمختلف دول العالم على مدار 0 عقود وفقاً لاحتياجات كل دولة. وتُقدّم حالياً مساعدات انتخابية لعدد 0٠ دولة بعضها يقع في العالم العربي، ومن بينهم لبنان والعراق وتونس وليبيا، كما أنها تعمل عن كثب مع الجهات المختلفة الفاعلة على المستوى الوطني والاقليمي من أجل تقديم المساعدات المطلوبة.

وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إطاراً للمساعدات المُقدّمة إلى الدول وذلك وفقاً لمجموعة من المبادئ التي تتمثل بالأساس في: احترام استقلالية العملية الانتخابية وسيادة كل دولة، وأؤكد على أن الأمم المتحدة تُقدّم مساعداتها، فقط، بناءً على طلب رسمي من الدولة الراغبة في ذلك.

يوجد ٨ أنواع من المساعدات الانتخابية التي تُقدّمها الأمم المتحدة إلى الدول، من بينهم ٤ أنواع تتطلب اصدار تكليف مُحدّد من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، والأربعة أنواع الأخرى يتم تقديمها بشكل مباشر من قبل الأمم المتحدة وبناءً على طلب الدول الأعضاء، دون اصدار قرارات مُسبقة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة ومن بينها المساعدات الفنية، واستشارات قانونية والاستعانة بالخبراء ونشر المراقبين الدوليين وتدريب الكوادر، وهذه المساعدات المباشرة هي الأكثر شيوعاً في مجال المساعدات الانتخابية، كما أود التنويه بأن هناك العديد من الجهات/الهيئات الأهمية التي تقوم بتقديم المساعدة ويتم تنسيقها لتتلافى الازدواجية، ومن بينها مكتب حقوق الإنسان ومنظمة اليونسكو وغيرها.

تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل تعزيز مشاركة فئات المجتمع - وخاصة المرأة والشباب - في العملية الانتخابية وفي الحياة السياسية بشكل عام. كما أن أحد الجهات الأهمية التي تقوم بدور نشط في هذا المجال هو مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعمل بشكل وثيق مع مكتب المساعدات الانتخابية في نيويورك، من أجل ضمان تقديم المساعدات على النحو المطلوب ووفقاً لاحتياجات الدول.

وأؤكد على تطلع الأمم المتحدة لمزيد من التعاون المشترك مع الدول العربية وجامعة الدول العربية، واستعدادها الدائم للتجاوب مع مختلف الطلبات الخاصة بتقديم المساعدات الانتخابية إلى الدول الأعضاء.

السيد/ لويس مارتينيز

المستشار الانتخابي الاقليمي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



يسعدني في البداية أن أعرب عن الشكر والتقدير لجميع المشاركين في هذا الملتقى، مؤكداً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحرص على تعزيز التعاون والشراكة مع الجهات الوطنية والإقليمية من أجل تعزيز أواصر التعاون والتنسيق المستمر.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً على تنفيذ برنامج إقليمي في المنطقة منذ نحو ٨ سنوات، ويتطلب ٤ سنوات إضافية من أجل إتمام الأهداف التي أنشئ من أجلها. وأؤكد على أن الدور الأساسي الذي يضطلع به البرنامج يشمل تقديم المساعدات إلى الدول الأعضاء من خلال تنظيم الأنشطة الإقليمية التي تهدف لتبادل الخبرات والمعرفة والدروس المستفادة.

وأود الإشارة إلى أن هناك ٦ دول عربية قد تلقت مساعدات تقنية في الشأن الانتخابي، من بينها ٤ دول لا تزال تتلقى مساعدات (في مرحلة الإعداد)، وهي: ليبيا والعراق والصومال والسودان.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل بتقديم المساعدات الانتخابية على مدار الـ ٨ سنوات الماضية بالتنسيق مع الدول العربية، وقد تم بعضها تحت مظلة جامعة الدول العربية التي تُعدّ أهم الشركاء الإقليميين في هذا المجال، والتي تأتي في إطار التعاون والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية، كما أود التنويه إلى أوجه التعاون الأخرى التي يضطلع بها البرنامج مع المنظمة العربية للإدارات الانتخابية.

من بين الأنشطة الهامة التي اضطلع بها البرنامج الأممي هو وضع عدد من الوثائق السياسية وتعريف مختلف المصطلحات الانتخابية، بهدف توحيد اللغة المستخدمة في هذا المجال. وأود أن أُنوه بأن عدداً من المشاركين في هذا الملتقى قد شارك بالفعل في إعداد مُعجم/قاموس يضم المصطلحات الانتخابية، كما شاركت في إعداده جامعة الدول العربية، ومن المنتظر إصدار النسخة الثانية منه.

يحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توثيق التعاون مع منظمات المجتمع المدني باعتبارهم أحد الشركاء الأساسيين، من أجل تعزيز مشاركة المرأة والشباب في مختلف الفعاليات الانتخابية، وهي الأمور التي كانت تُعدّ أحد العقبات الرئيسية نتيجة لضعف نسب المشاركة. كما أن البرنامج الأممي حريص على تحقيق هذا التعاون مع منظمات المجتمع المدني من خلال التواصل أيضاً مع المنظمات الإقليمية، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية.

من بين الأنشطة الرئيسية التي يتطلع البرنامج الأممي إلى تنفيذها في الفترة القادمة بالتعاون مع جامعة الدول العربية تكثيف الدورات التدريبية في مجالي الانتخابات وحقوق الإنسان. وأود الإشارة إلى وجود مكتب في الدوحة متخصص في رصد الحقوق السياسية بشكل عام وكذلك أثناء العملية الانتخابية، والبرنامج الأممي يعمل معه منذ 0 سنوات. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع منهجية لرصد هذه الحقوق، ويعمل الآن على تنظيم دورة لتدريب الميسرين من خلال شبكة لحقوق الإنسان ظهرت في العام الماضي في الأردن ومن أجل تعميم هذه التجربة الناجحة في مختلف الدول العربية.

التقييم العام للملتقى

في نهاية أعمال الملتقى، أجمع المشاركون على اهتمامهم بحضور هذا الملتقى والمشاركة في مختلف جلساته نظراً لأهميته وما يتناوله من مواضيع تهدف إلى التعرف على جميع جوانب العملية الانتخابية.

هذا وقد عبّر المشاركون عن رضاهم حول سير فعاليات الملتقى ووصوله إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، وكذلك عن حسن تنظيمه، حيث تراوحت تقييماتهم على معظم المحاور المتعلقة بالملتقى ما بين الجيد جداً والممتاز على الاستمارة التي أرسلت لهم عن طريق رابط إلكتروني. وأثنى المشاركون على أهمية الملتقى الذي يسمح للمشاركين بالتعرف على مسؤولين في الإدارات الانتخابية في الدول العربية وكذلك على ممثلي المنظمات المختلفة العاملة في مجال الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد اليوم الأخير للملتقى جلسة خاصة للسماح للمشاركين بتقييم أعمال الملتقى وتقديم توصياتهم بهدف تحسين وتطوير أعمال الملتقى في المستقبل، وقد شهدت هذه الجلسة إشادة من قبل الحضور بمحتوى جلسات الملتقى ووضوح الأفكار في العروض وبكفاءة الميسرين بالإضافة إلى مدته والوقت المخصص لكل جلسة، وأشاروا إلى أن الملتقى ساهم في تبادل الخبرات والمعلومات وزيادة المعرفة الانتخابية فيما يتعلق بالنظم الانتخابية، وكذلك في اكتساب العديد من المعلومات والمعارف الانتخابية المتعلقة بالدول العربية، ومن ضمنها كما ذكرها المشاركون:

١. النظم الانتخابية ومتغيراتها وأنظمة الاقتراع في الدول العربية.
٢. تصنيفات النظم الانتخابية ومكوناتها وعناصرها الفنية، وتأثيراتها على تكوين الهيئات المنتخبة وعلى عناصر العملية الانتخابية.
٣. الفروقات العملية في تطبيق مختلف الأنظمة الانتخابية.
٤. معلومات وحلول واقعية في تشجيع مشاركة المرأة والشباب.
٥. التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في الدول العربية.

التوصيات

بالإضافة إلى التقييمات، قدم المشاركون بعض التوصيات إلى الجهات المنظمة عبروا عنها إما بشكل كتابي على استمارة التقييم أو بشكل شخصي إلى الجهات المنظمة وذلك خلال الأيام القليلة التي تلت الملتقى. وجاءت أهم هذه التوصيات على النحو التالي:

١. أهمية الاستمرار في عقد الملتقى بصفة دورية، وعقد الملتقيات القادمة بالطريقة التقليدية الحضرية وذلك لتفادي التحديات التقنية وفروق التوقيت بين الدول العربية.

٢. اعتماد أحد الموضوعات التالية خلال الملتقى القادم:

■ التصويت الإلكتروني وأثره على سرية التصويت وحرية ونزاهة الانتخابات.

■ تطور إدارة العمليات الانتخابية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

■ التحديات التي تشهدها العملية الانتخابية بسبب وباء كورونا، ودور التكنولوجيا الحديثة في سد هذه الفجوة مثل التصويت والتسجيل الإلكتروني والتوعية الانتخابية الإلكترونية ونشر المعارف الانتخابية الإلكترونية.

٣. قيام أمانة شؤون الانتخابات بإنشاء منصة يلتقي من خلالها مدراء العمليات الانتخابية في الدول العربية لتبادل الخبرات، على أن تكون متاحة بشكل دائم للتواصل وطرح الأسئلة وتبادل الخبرات الفنية.

٤. قيام الإدارة الانتخابية التي تجري انتخابات بتنظيم زيارات ميدانية للإدارات الانتخابية العربية الأخرى بهدف تبادل الخبرات والتعرف بشكل تطبيقي على العملية الانتخابية خلال يوم الاقتراع وعلى ممارسات انتخابية مختلفة وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية.

٥. تحديث الإحصائيات الانتخابية التي جاءت في عرض جامعة الدول العربية بشكل دوري لتكون مرجعية لجميع الدول العربية يتم القياس عليها.



الكلمات الختامية للملتقى

كلمة السيد/ خالد عبد الشافي

مدير المركز الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



أتوجه بالترحيب بجميع المشاركين في الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية، وأود أن أشير إلى حفاظ الجهات المنظمة المتمثلة في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة على استمرار عقد هذا الملتقى في دورته الثالثة بالرغم من وجود التحديات التي تواجهنا بسبب جائحة كورونا،

السيدات والسادة....

جاء موضوع الدورة الثالثة للملتقى تحت عنوان "النظام الانتخابي في الدول العربية" نظراً لما للنظام الانتخابي من تأثير على الحياة السياسية والشمولية وشرعية الانتخابات وذلك من وجهة نظر الجمهور.

وفي إطار ما شاهدناه واستمعنا إليه خلال أيام انعقاد الملتقى، فقد كانت المناقشات ثرية للغاية خلال جلسات الملتقى.

أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الشركاء وتهنئة أمانة شؤون الانتخابات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجعل هذه الفاعلية ممكنة. الشكر إلى حكومة السويد وشركائنا الذين ساعدونا لتحقيق هذا النجاح.

وفي الختام أتوجه بالشكر لزملائنا في جامعة الدول العربية ولقسم الشؤون السياسية/شعبة المساعدة الانتخابية وإلى زملائي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، وللمستشار الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية وبقيّة الفريق لجهودهم المميزة في تحقيق هذا النجاح، كما أود أن أتقدم بالشكر للمتحدث الرئيسي، رفايل لوبيز بينتور، وهو خير عالمي رائد في هذا المجال ونحن سعداء للغاية وممتنون لتواجده في المنطقة للمشاركة بهذه الثروة الهائلة من المعرفة والمعلومات ولديه أكثر من ٤٠ عاماً من الخبرة في مجال الانتخابات.

وشكراً لجميع الحضور،

كلمة المستشار/ أحمد أمين

مدير أمانة شؤون الانتخابات - جامعة الدول العربية



يسعدني في ختام فعاليات الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكافة المشاركين فيه، وأن أعرب عن امتناني للجميع لمساهماتهم الفعالة في إثراء مناقشاته، كما أتوجه بالشكر إلى شعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي متمنياً استمرار التعاون فيما بيننا.

السيدات والسادة....

لقد حقق الملتقى الثالث أهدافه، حيث التقى رؤساء وممثلو الإدارات الانتخابية في الدول العربية بالإضافة إلى ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالعملية الانتخابية في المنطقة العربية مع بعضهم البعض، حيث تم التعرف على أنواع النظم الانتخابية المستخدمة في الدول العربية والاطلاع على طبيعة وآلية عمل كل نظام والتحديات والإصلاحات الانتخابية التي طبقتها الدول، وذلك من خلال قيام جميع المشاركين فيه باستعراض النظام الانتخابي الخاص بكل دولة، مما ساهم في تعزيز تبادل الخبرات وتسهيل الضوء على الدروس المستفادة، الأمر الذي سينعكس على تعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية، وتطوير العمليات الانتخابية بها. وفي الختام، أؤكد على أن ما توصلتم إليه من توصيات سيكون لها دورها وتأثيرها في تطوير أعمال الملتقى في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،



التغطية الإعلامية

الجامعة العربية تنظم الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية



في ٢٧ / ٦ / ٢٠٢١ KSA

واس - القاهرة

تعد جامعة الدول العربية الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية تحت عنوان "النظم الانتخابية في الدول العربية"، خلال المدة من ٢٨ إلى ٣٠ من الشهر الجاري عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك بالتعاون مع شعبة



المساعدة الانتخابية التابعة للإدارة السياسية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة رؤساء وممثلون عن الإدارات الانتخابية في الدول الأعضاء بالجامعة العربية وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي.

وأوضحت الجامعة العربية في بيان لها اليوم، أن الملتقى يهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، والتركيز على طبيعة وآلية عمل النظم الانتخابية المختلفة، والإصلاحات الانتخابية التي طبقتها الدول، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تعزيز علاقات التعاون بين شركاء العملية الانتخابية في الدول العربية.

انطلاق أعمال ملتقى الإدارات الانتخابية في الدول العربية

٢٠٢١-٠٦-٢٨

القاهرة في ٢٨ يونيو / العمانية / انطلقت اليوم أعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويشارك في أعمال الملتقى رؤساء وممثلون عن الإدارات الانتخابية في الدول الأعضاء في جامعة



الدول العربية وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي حيث سيقدم المشاركون عروضاً حول العناصر الأساسية التي تشكل النظم الانتخابية المتبعة في الدول العربية. وتتمثل الأهداف الرئيسية للملتقى في تعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، إلى جانب تسليط الضوء على الدروس المستفادة والتركيز على طبيعة وآلية عمل النظم الانتخابية المختلفة، إضافة إلى الإصلاحات الانتخابية التي طبقتها الدول، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية. ويأتي انعقاد هذا الملتقى ضمن اهتمام جامعة الدول العربية بتوثيق وتعزيز أواصر التعاون بين كافة الجهات المشرفة على الانتخابات في دولها الأعضاء من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الانتخابات

انطلاق أعمال ملتقى الإدارات الانتخابية في الدول العربية

اليوم السابع

٢٠٢١-٠٦-٢٨

القاهرة في ٢٨ يونيو / العمانية / انطلقت اليوم أعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويشارك في أعمال الملتقى رؤساء وممثلون عن الإدارات الانتخابية في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وممثلون عن المنظمات الإقليمية



والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي حيث سيقدم المشاركون عروضاً حول العناصر الأساسية التي تشكل النظم الانتخابية المتبعة في الدول العربية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للملتقى في تعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، إلى جانب تسليط الضوء على الدروس المستفادة والتركيز على طبيعة وآلية عمل النظم الانتخابية المختلفة، إضافة إلى الإصدارات الانتخابية التي طبقتها الدول، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى ضمن اهتمام جامعة الدول العربية بتوثيق وتعزيز أواصر التعاون بين كافة الجهات المشرفة على الانتخابات في دولها الأعضاء من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الانتخابات في المنطقة العربية من جهة أخرى.

انطلاق أعمال الجلسة الافتتاحية للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية

وكالة الأنباء العمانية (العمانية)
OMAN NEWS AGENCY (ONA)

٢٨-٦-٢٠٢١ | أميرة وهبة

انطلقت اليوم الإثنين أعمال الجلسة الافتتاحية للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية حول النظم الانتخابية بالدول العربية بحضور رؤساء وممثلي الإدارات الانتخابية في الدول العربية وممثلي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.



السفير حسام زكي

وقال السفير حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية - في كلمة له بالجلسة الافتتاحية للملتقى - إن انعقاد هذا الملتقى يأتي تنويحاً للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة في مجال الانتخابات، واستكمالاً لما تم في الملتقيين الأول والثاني اللذين عُقدا عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، حيث وضع الملتقى الأول حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في الدول العربية، وشكل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في الدول العربية بحضور المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال الانتخابي. وتابع: "مثل الملتقى الثاني فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب واستخلاص الدروس المستفادة في موضوع تسجيل الناخبين، مما ساهم في تعزيز وتوثيق أواصر التعاون فيما بين الإدارات الانتخابية من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية".

وأضاف السفير حسام زكي أن العمليات "الانتخابية تطورت وتعددت أنظمتها وقوانينها مع اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى طبقاً للنظام السياسي والدستوري والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة ، وقد شهدت منطقتنا العربية تزايداً ملحوظاً في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيداً من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود كافة الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في دولنا العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها".

وأوضح أنه وفي هذا الإطار، فإن الممارسات الانتخابية السابقة تؤكد على أهمية مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يسهم في انتخاب ممثلين نيابيين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته وطموحاته، والإسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

وأعرب عن ثقته في أن هذه النخبة المتميزة المشاركة في هذا الملتقى ستشارك بفاعلية في إثراء النقاش والحوار البناء لبحث سبل مواجهة العديد من التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية.

وتتناول الدورة الحالية للملتقى، الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، موضوع: "النظم الانتخابية في الدول العربية" باعتبار أن النظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية والتي بدورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة.. فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها والتي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار.

ومن المقرر أن يصدر عن المؤتمر توصيات ونتائج هامة لفائدة الجهات العاملة في مجال الانتخابات في المنطقة العربية.

الجامعة العربية: العمليات الانتخابية تطورت وتعددت أنظمتها وقوانينها

٢٨ / ٦ / ٢٠٢١

قال السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، لقد تطورت العمليات الانتخابية وتعددت أنظمتها وقوانينها مع اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى طبقاً للنظام السياسي والدستوري والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة.



السفير حسام زكي

وأضاف زكي في الجلسة الافتتاحية للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية حول النظم الانتخابية في الدول العربية: «يسعدني في البداية أن أرحب بكم جميعاً في افتتاح أعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية حول النظم الانتخابية، والذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ والذي رحب بعقد ملتقى موسع حول الانتخابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه كافة الهيئات والإدارات الانتخابية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية الرائدة في مجال الانتخابات». وتابع: «يأتي انعقاد هذا الملتقى تنويجاً للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة في مجال الانتخابات، واستكمالاً لما تم في الملتقين الأول والثاني اللذين عُقدا عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، حيث وضع الملتقى الأول حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في الدول العربية، وشكل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في الدول العربية بحضور المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال الانتخابي».

واستطرد: «كما مثل الملتقى الثاني فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب واستخلاص الدروس المستفادة في موضوع تسجيل الناخبين، مما ساهم في تعزيز وتوثيق أواصر التعاون فيما بين الإدارات الانتخابية من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية».

وقد شهدت منطقتنا العربية تزايداً ملحوظاً في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيداً من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود كافة

والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في دولنا العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها».

وتتناول الدورة الحالية للملتقى موضوعاً هاماً وهو موضوع: «النظم الانتخابية في الدول العربية»، فالنظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية والتي بجورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة، فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها والتي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، فإن الممارسات الانتخابية السابقة تؤكد على أهمية مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يسهم في انتخاب ممثلين نيابيين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته وطموحاته، والاسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

وقال: «إنني على ثقة أن هذه النخبة المتميزة المشاركة في هذا الملتقى ستشارك بفاعلية في إثراء النقاش والحوار البناء لبحث سبل مواجهة العديد من التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية».

الجامعة العربية تدعو لتطوير أنظمة الانتخابات بالمنطقة



٢٨/٦/٢٠٢١ // رضوى السيسي

دعت الجامعة العربية إلى تضافر جهود كافة الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في الدولة العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها، مشددة على



السفير حسام زكي

ان العمليات الانتخابية تعددت أنظمتها وقوانينها مع اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى طبقاً للنظام السياسي والدستوري والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة.

جاء ذلك في كلمة السفير حسام زكي الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية حول النظم الانتخابية في الدول العربية، التي عقدت اليوم بالجامعة العربية والذي تنظمه الجامعة بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة تنفيذًا لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣.

وقال ان المنطقة العربية شهدت تزايدًا ملحوظًا في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيدًا من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة.

وأضاف زكي ان انعقاد هذا الملتقى يأتي تنويجًا للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة في مجال الانتخابات، واستكمالًا لما تم في الملتقيين الأول والثاني اللذين عُقدتا عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، موضحا ان الدورة الحالية للملتقى تتناول موضوعًا هامًا وهو موضوع: "النظم الانتخابية في الدول العربية".

وأشار زكي إلى النظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية والتي بجورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة، فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها والتي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار.

وفي هذا الإطار، قال زكي أن الممارسات الانتخابية السابقة تؤكد على أهمية مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يسهم في انتخاب ممثلين نيابيين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته وطموحاته، والإسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة.

وأضاف "إنني على ثقة أن هذه النخبة المتميزة المشاركة في هذا الملتقى ستشارك بفاعلية في إثراء النقاش والحوار البناء لبحث سبل مواجهة العديد من التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية.

الجامعة العربية: العمليات الانتخابية تطورت وتعددت أنظمتها وقوانينها

٢٨-٦-٢٠٢١ // فؤاد الجرنوسي

دعا السفير حسام زكى، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، إلى تطوير العمليات الانتخابية في الدول العربية بما يتوافق مع المعايير الدولية، ومراعاة التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع في النظم الانتخابية العربية، بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، للمساهمة في انتخاب ممثلين نيابيين يلبون احتياجات المجتمع.



السفير حسام زكى
الأمين العام المساعد
لجامعة الدول العربية

وتابع، خلال كلمته الأثنين في الجلسة الافتتاحية للملتقى الثالث للإدارات الانتخابية حول النظم الانتخابية في الدول العربية، أن هذا الملتقى يأتي تنويجاً للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة في مجال الانتخابات، واستكمالاً لما تم في الملتقيين الأول والثاني اللذين عُقدا عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، حيث وضع الملتقى الأول حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في الدول العربية، وشكل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في الدول العربية بحضور المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال الانتخابي.

واستطرد: «كما مثل الملتقى الثاني فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب واستخلاص الدروس المستفادة في موضوع تسجيل الناخبين، مما ساهم في تعزيز وتوثيق أواصر التعاون فيما بين الإدارات الانتخابية من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية».

وواصل: «شهدت منطقتنا العربية تزايداً ملحوظاً في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيداً من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يستدعى تضافر جهود كافة الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في دولنا العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها».

وتتناول الدورة الحالية للملتقى موضوع «النظم الانتخابية في الدول العربية»، باعتبار النظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية التي بدورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة، فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها التي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار.



الجامعة العربية تؤكد ضرورة مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لفئات المجتمع

بدأت، اليوم الاثنين، بمقر جامعة الدول العربية، أعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية حول النظم الانتخابية في الدول العربية، بحضور رؤساء وممثلي الإدارات الانتخابية في الدول العربية، وممثلي منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية. وقال السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، في كلمته، إن أعمال الملتقى الثالث للإدارات



الجامعة العربية

الانتخابية في الدول العربية حول النظم الانتخابية، والذي تنظمه جامعة الدول العربية بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ والذي رحب بعقد ملتقى موسع حول الانتخابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه كل الهيئات والإدارات الانتخابية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية الرائدة في مجال الانتخابات.

وأضاف: يأتي انعقاد هذا الملتقى تتويجاً للتعاون القائم بين الجامعة والأمم المتحدة في مجال الانتخابات، واستكمالاً لما تم في الملتقيين الأول والثاني اللذين عُقدا عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ واستضافتهما الجامعة العربية، حيث وضع الملتقى الأول حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في الدول العربية، وشكل الإطار الرئيسي الذي يجمع الإدارات الانتخابية في الدول العربية بحضور المنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال الانتخابي.

وتابع: «كما مثل الملتقى الثاني فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب

تعزير وتوثيق أواصر التعاون فيما بين الإدارات الانتخابية من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تطوير الممارسات الانتخابية المستقبلية للدول العربية“.

وقال حسام زكي: ”لقد تطورت العمليات الانتخابية وتعددت أنظمتها وقوانينها مع اختلاف النظم الانتخابية من دولة لأخرى طبقاً للنظام السياسي والدستوري والتحولت السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها كل دولة. وقد شهدت منطقتنا العربية تزايداً ملحوظاً في العمليات الانتخابية خلال السنوات الماضية والتي من المتوقع أن تشهد مزيداً من الاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات المقبلة، الأمر الذي يستدعي تضافر جهود كافة الجهات الدولية والإقليمية المعنية بالشأن الانتخابي للارتقاء بمستوى دعم ومساندة ومواكبة العمليات الانتخابية التي تُجرى في دولنا العربية والعمل على تطويرها، بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها“.

وقال: ”تناول الدورة الحالية للملتقى موضوعاً هاماً وهو موضوع: ”النظم الانتخابية في الدول العربية“.. فالنظام الانتخابي هو أساس العملية الانتخابية والتي بجورها تعتبر الركن الأساسي في الانتقال السلمي للسلطة.. فهي الآلية التي يتم من خلالها تحديد كيفية إجراء الانتخابات والاستفتاءات وكذلك كيفية احتساب نتائجها والتي تنتهي إلى تحويل أصوات الناخبين إلى ممثلين منتخبين في مواقع اتخاذ القرار“.

وأضاف: ”في هذا الإطار، فإن الممارسات الانتخابية السابقة تؤكد على أهمية مراعاة النظم الانتخابية لضمان التمثيل العادل لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأقليات بالإضافة إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية، الأمر الذي يساهم في انتخاب ممثلين نيابيين قادرين على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق تطلعاته وطموحاته، والاسهام في وضع الأسس المتينة للديمقراطية المستدامة“.

وأكد ثقته أن هذه النخبة المتميزة المشاركة في هذا الملتقى ستشارك بفاعلية في إثراء النقاش والحوار البناء، لبحث سبل مواجهة العديد من التحديات التي تواجه العمليات الانتخابية التي تشهدها الدول العربية.

الجامعة العربية تعقد الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية غدا



ستعقد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية "الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية" تحت عنوان: "النظم الانتخابية في الدول العربية"، خلال الفترة من ٢٨-٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢١ عبر تقنية الفيديو كونفرنس، وذلك بتنظيم مشترك مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للإدارة السياسية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "المشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في المنطقة العربية".



سيشارك في أعمال الملتقى رؤساء وممثلون عن الإدارات الانتخابية في الدول الأعضاء فيجامعة الدول العربية وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي، حيث سيقدم المشاركون عروضاً حول العناصر الأساسية التي تشكل النظم الانتخابية المتبعة في الدول العربية.

تتمثل الأهداف الرئيسية للملتقى في تعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، وتسليط الضوء على الدروس المستفادة، والتركيز على طبيعة وآلية عمل النظم الانتخابية المختلفة، إضافة إلى الإصلاحات الانتخابية التي طبقتها الدول، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تعزيز علاقات التعاون بين شركاء العملية الانتخابية في الدول العربية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

يمثل انعقاد هذا الملتقى تأكيداً على اهتمام جامعة الدول العربية بتوثيق وتعزيز أواصر التعاون بين كافة الجهات المشرفة على الانتخابات في دولها الأعضاء من جهة، وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال الانتخابات في المنطقة العربية من جهة أخرى.

الجامعة العربية تعقد الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية غدا



شارك عضو مجلس المفوضين القاضي علي رشيد محمد عبد الله في الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية للدول العربية عبر تقنية الاتصال المرئي (كونفرنس) والذي نظّمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت عنوان (النظم الانتخابية في الدول العربية للفترة من ٢٨-٣٠ يونيو ٢٠٢١ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة (المشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في المنطقة العربية).

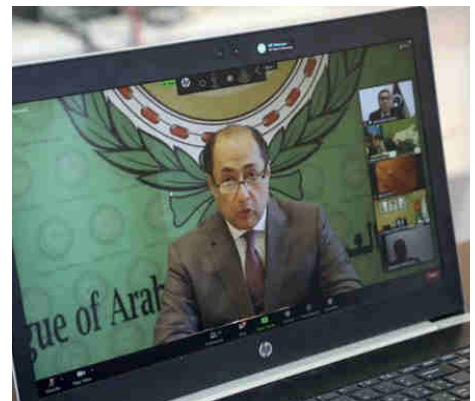


حيث شارك في اعمال الملتقى رؤساء وممثلون عن المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي. وقدم القاضي علي رشيد عرضاً تفصيلياً عن طبيعة النظام الانتخابي الذي سيطبق في الانتخابات العراقية المقبلة وآلية عمل هذا النظام والاصلاحات الانتخابية التي ستطبق في هذه الانتخابات، بالإضافة الى التطرق الى عدد مقاعد مجلس النواب وآلية توزيعها والنظام المستخدم لذلك مع آلية تصنيف نظام كوتا النساء وكوتا الاقليات. كما اجاب القاضي رشيد عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحها المشاركون من الدول الأخرى من اجل زيادة المعرفة الانتخابية. يذكر أن الملتقى يهدف إلى تعزيز تبادل الخبرات وتعزيز علاقات التعاون بين الادارات الانتخابية العربية.

العليا للانتخابات تتعاون مع جامعة الدول العربية لتبادل الخبرات في المجال الانتخابي



أعلنت المفوضية العليا للانتخابات، مشاركتها اليوم الإثنين في الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية تحت عنوان "النظم الانتخابية في الدول العربية" عبر تقنية كونفرنس.



وأفادت مفوضية الانتخابات، في بيان لها، بأنها قدمت خلال الملتقى ورقة عمل للدكتور عبد الغني دعوب تحت عنوان "الانتخابات والنظام الانتخابي في ليبيا".

كما أشارت إلى أن هذا الملتقى يستمر لمدة ثلاثة أيام ويهدف لتعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية، وعلاقات التعاون بين شركاء العملية الانتخابية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

شارك هذا الموضوع: **المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تبحث مع جامعة الدول العربية تبادل الخبرات في المجال الانتخابي**
يونيو ٢٩، ٢٠٢١

شاركت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أمس الإثنين في الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية تحت عنوان (النظم الانتخابية في الدول العربية) عبر تقنية كونفيرانس.

المفوضية ستشارك بحسب ما ذكر مكتبها الإعلامي بورقة عمل للدكتور عبد الغني دعبوب تحت عنوان: الانتخابات والنظام الانتخابي في ليبيا، وأشارت المفوضية إلى أن هذا الملتقى يستمر لمدة ثلاثة أيام، ويهدف لتعزيز تبادل الخبرات في المجال الانتخابي في الدول العربية، وتعزيز المعرفة بالشأن الانتخابي في المنطقة العربية، وعلاقات التعاون بين شركاء العملية الانتخابية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

وزارة الدولة لشؤون «الوطني» تشارك
بأعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية
الوفد يستعرض برنامج خليفة «التمكين
السياسي»

أبو ظبي: «الخليج»

شاركت دولة الإمارات في أعمال «الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية» الذي نظمتها جامعة الدول العربية وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للإدارة السياسية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «المشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في المنطقة العربية».

الملتقى



سامي بن عدي

ومثل الدولة خلال الملتقى الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي على مدار ٣ أيام تحت شعار «النظم الانتخابية في الدول العربية»، وقد رسمي برئاسة سامي بن عدي، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وضم في عضويته العديد من المسؤولين وكبار الموظفين في وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي بصفتها الأمانة العامة للجنة الوطنية للانتخابات، إلى جانب ممثلين عن الإدارات الانتخابية في الدول الأعضاء في الجامعة، وممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في الشأن الانتخابي.

وقدم وفد الدولة خلال الملتقى ورقة استعرض فيها برنامج «التمكين السياسي» الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في خطابه بمناسبة العيد الوطني للاتحاد الرابع والثلاثين في عام ٢٠٠٥، والذي شكّل خطة عمل ورؤية وطنية متكاملة لتفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي، وتطوير المشاركة السياسية، وترسيخ نهج الشورى وفق مراحل متدرجة تتماشى مع خصوصية المجتمع الإماراتي.

وقال سامي بن عدي: «شكّل الملتقى فرصة مثالية لاستعراض الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات في بناء تجربة برلمانية رائدة وفق مسار حدّد ملامحه برنامج التمكين السياسي لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، الذي يهدف إلى تفعيل دور المجلس كسلطة مساندة للحكومة في العمل على خدمة الوطن والمواطن تترسخ من خلاله قيم المشاركة ونهج الشورى وفق مسار متدرج منتظم يساهم في بناء تجربة برلمانية تتناسب والمكانة المتقدمة التي تحتلها الدولة على كل المؤشرات العالمية».

وأضاف: «كما أتاح لنا هذا الملتقى أيضاً استعراض نموذج دولة الإمارات في إدارة الدورات الانتخابية الذي بات مثلاً يحتذى به، من خلال اعتماده على أفضل التقنيات الحديثة والمبتكرة، والعمل على توظيفها لدعم جهود لنشر ثقافة المشاركة السياسية على نطاق واسع، وكذلك لتسهيل إجراءات المشاركة في العملية الانتخابية، والتي حققت دوراتها الأربع السابقة مشاركة فاعلة من قبل جميع فئات وأفراد المجتمع».

وتناولت ورقة العمل الإنجازات التي حققتها الدورات الانتخابية، والتقنيات التي تم توظيفها لتسهيل المشاركة فيها، ومنها نظام التصويت الإلكتروني كإحدى المبادرات المبتكرة التي ساهمت في إلغاء القوائم الورقية للتحقق من هوية الناخب، وأدت لتقليص الوقت اللازم للتأكد من أحقية الناخب بالتصويت من (٤ دقائق لدقيقة واحدة).

كما أدى نظام التصويت الإلكتروني إلى اختصار الوقت المستغرق في عملية الإدلاء بالصوت الانتخابي من خلال إتمامها في حوالي دقيقتين بدلا من خمس دقائق كجزء من منظومة متكاملة لإجراء عملية التصويت واحتساب وفرز الأصوات واستخراج النتائج بشكل سريع ودقيق خلال خمس دقائق فقط، بدلا من يوم واحد.

بلاغ حول الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية



شارك السيد بلقاسم العياشي ، عضو مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في أشغال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية في الدول العربية الذي تم تنظيمه عن بعد خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ جوان ٢٠٢١ من طرف جامعة الدول العربية بالتعاون مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة والمشروع الإقليمي للدعم الانتخابي في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بحضور ممثلين عن كافة الهيئات والإدارات الانتخابية العربية والمنظمات الدولية والإقليمية الرائدة في المجال الانتخابي .

وتم تخصيص موضوع هذا الملتقى الثالث للحديث عن النظم الانتخابية بالدول العربية بهدف التعريف بها وتوثيقها ودعم التعاون بين كافة الجهات المعنية بمجال الانتخابات في المنطقة العربية بما يساهم في تحسين وتطوير العمليات الانتخابية بالدول العربية وذلك تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم ٧٩٦١ والذي نص على الترحيب بعقد ملتقى موسع حول الانتخابات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.

وقد ألقى السيد بلقاسم العياشي مداخلة حول النظام المتبع بتونس في مجال الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمحلية والاستفتاء وأغتنم هذه المناسبة لاستعراض أهم المحطات الانتخابية وأبرز التجارب الانتخابية التي شهدتها تونس والدروس والعبر المستفادة منها.

كما أطلع الحاضرين على خصوصية التجربة التونسية في المجال الانتخابي والدور الهام الذي تضطلع به الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من أجل تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وديمقراطية ومقبولة النتائج من الجميع وحرصها الدؤوب لتوفير كافة الظروف الملائمة لتمكين المواطنين والمواطنات التونسيين من أداء واجبهم الانتخابي ضمن مبداء الإثابة للجميع وضمان احترام مبداء تكافؤ الفرص بين المترشحين وتعزيز تمثيلية المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخصوصية من خلال إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في المسار الانتخابي.

وقد تم في أعقاب أشغال الملتقى عقد عدة جلسات نقاشية تفاعلية لتبادل الآراء ووجهات النظر حول خصائص وآليات عمل النظم الانتخابية التي تم استعراضها. وأصدر المؤتمر عدة توصيات لفائدة الجهات العاملة في مجال الانتخابات في المنطقة العربية.

والجدير بالإشارة أن الملتقى الأول للإدارات الانتخابية انعقد سنة ٢٠١٦ وتم خلاله وضع حجر الزاوية لبداية تعاون وثيق بين الجهات المعنية بالانتخابات في الدول العربية بحضور ممثلين عن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالمجال الانتخابي فيما شكل الملتقى الثاني لسنة ٢٠١٨ فرصة لتبادل الخبرات واستعراض التجارب واستخلاص الدروس المستفادة في موضوع تسجيل

موريتانيا تشارك في الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية



اختتم الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية أعماله -أمس الأربعاء- بمشاركة موريتانيا، إضافة لست عشرة دولة عربية، وممثلين عن الشركاء الإقليميين والدوليين، وذلك بمبادرة من أمانة شؤون الانتخابات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودعم من شعبة الانتخابات في الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي لهذه المنظمة الدولية.



رئيس اللجنة الوطنية
للانتخابات محمد فال بلال

وقدم رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد فال ولد بلال عرضا حول الإطار القانوني الذي يحكم سير العملية الانتخابية بكافة مكوناتها والآليات التنفيذية التي تضمن تنظيمها بصورة شفافة ونزيهة بالتعاون مع كافة الشركاء الانتخابيين.

ومكنت العروض التي قدمها المشاركون في الملتقى، عبر تقنية الفيديو-كونفرانس، في تسع جلسات على مدى ثلاثة أيام، من تبادل المعلومات حول النظم الانتخابية المعمول بها في كل دولة، والخبرات والتجارب العملية الناجحة المتعلقة بتنظيم مختلف العمليات الانتخابية.

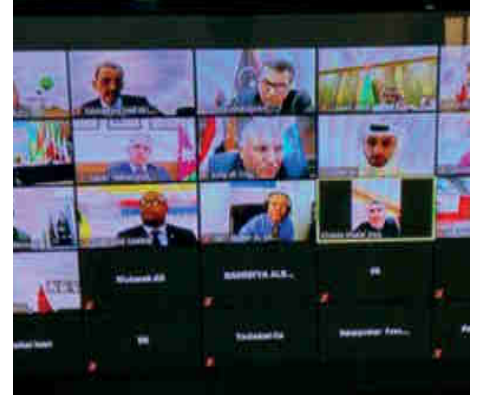
وتضمن المؤتمر ثلاث جلسات تفاعلية تناولت تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل، تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العملية الانتخابية.

اختتام الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية

AMIC
وكالة المستقبل

خميس، ٢٠٢١-٠٧-٠١

اختتم الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية أعماله اليوم ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بحضور ممثلين عن موريتانيا والمغرب وتونس وليبيا والسودان ومصر والأردن وفلسطين والعراق وقطر والامارات والكويت والسعودية والبحرين واليمن والصومال وجزر القمر، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركاء الاقليميين والدوليين.



وقد مثلت اللجنة الانتخابية في هذا الملتقى من طرف رئيسها معالي السيد محمد فال ولد بلال الذي قدم عرضا وافيا ضمنه الإطار القانوني الذي يحكم سير العملية الانتخابية بكافة مكوناتها والآليات التنفيذية التي تضمن تنظيمها بصورة شفافة ونزيهة بالتعاون مع كافة الشركاء الانتخابيين.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى بمبادرة من أمانة شؤون الانتخابات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودعم من شعبة الانتخابات في الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي لهذه المنظمة الدولية.

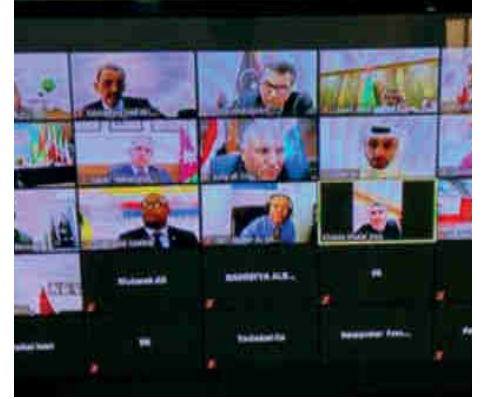
وقد مكنت العروض التي قدمها المشاركون في الملتقى، عبر تقنية الفيديو-كونفرانس، في تسع جلسات، على مدى ثلاثة أيام، من تبادل المعلومات حول النظم الانتخابية المعمول بها في كل دولة على حدة، و الوقوف على الخبرات والتجارب العملية الناجحة المتعلقة بتنظيم مختلف العمليات الانتخابية.

وتخللت الملتقى جلسات تفاعلية توزع فيها المشاركون على ثلاث مجموعات: ناقشت الاولى تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل. وناقشت الثانية تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي. وتناولت الثالثة موضوع تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العملية الانتخابية.

اختتام أعمال الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية بيان صحفي من اللجنة الانتخابية في موريتانيا

٢٠٢١/٠٦/٣٠ -

اختتم الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية العربية أعماله اليوم ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بحضور ممثلين عن موريتانيا والمغرب وتونس وليبيا والسودان ومصر والأردن وفلسطين والعراق وقطر والامارات والكويت والسعودية والبحرين واليمن والصومال وجزر القمر، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركاء الاقليميين والدوليين.



وقد مثلت اللجنة الانتخابية في هذا الملتقى من طرف رئيسها معالي السيد محمد فال ولد بلال الذي قدم عرضا وافيا ضمنه الإطار القانوني الذي يحكم سير العملية الانتخابية بكافة مكوناتها والآليات التنفيذية التي تضمن تنظيمها بصورة شفافة ونزيهة بالتعاون مع كافة الشركاء الانتخابيين.

ويأتي انعقاد هذا الملتقى بمبادرة من أمانة شؤون الانتخابات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ودعم من شعبة الانتخابات في الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي لهذه المنظمة الدولية.

وقد مكنت العروض التي قدمها المشاركون في الملتقى، عبر تقنية الفيديو-كونفرانس ، في تسع جلسات ، على مدى ثلاثة أيام ، من تبادل المعلومات حول النظم الانتخابية المعمول بها في كل دولة على حدة ، و الوقوف على الخبرات والتجارب العملية الناجحة المتعلقة بتنظيم مختلف العمليات الانتخابية.

وتخللت الملتقى جلسات تفاعلية توزع فيها المشاركون على ثلاث مجموعات: ناقشت الاولى تأثير النظم الانتخابية على الشمولية والتمثيل. وناقشت الثانية تحديات وفرص الإصلاح الانتخابي. وتناولت الثالثة موضوع تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العملية الانتخابية.

La CENI-Comores au 3ème Forum ! Electoral de la Ligue Arabe



Organization governmental

Du lundi 28 au mercredi 30 juin 2021, la CENI Comores a participé par vidéoconférence, au troisième Forum Electoral de la Ligue des Etats Arabes, qui avait comme thème : « Les Systèmes électoraux dans les pays arabes ».

La Délégation présidée par M. DAFINE Saïd a présenté la contribution de l'Union des Comores dans la journée du mardi 29 dernier par les soins de la Commissaire Nassabiya HASSANI ASSIMAKOU. Les diapositives en power point étaient axées sur :

- Le Cadre juridique, en parlant de la constitution et les cinq types d'élections : Présidentielle – Gouverneurs – Représentant de la nation (Député), – Conseillers Communaux dont les élus ont un mandat de cinq ans et le référendum ;
- Des informations sur le système électoral comorien de scrutin majoritaire uninominal à deux tours et celles des Conseillers communaux à scrutin de liste sur représentation proportionnelle et le référendum, toutes les deux dernières à tour unique.
- Les Circonscriptions électorales, par le découpage en une seule circonscription pour l'élection du Président de l'Union ; le morcèlement géographique et naturel du territoire en quatre îles qui constitue les circonscriptions de l'élection des Gouverneurs et la subdivision par régions administratives distinctes qui forment les 24 circonscriptions législatives et les 54 circonscriptions communales.

- Le Bulletin de vote, de modèle australien, de type catégorique et unique, où l'électeur marque un choix direct pour un candidat ou pour une liste de candidature.
- La Formule électorale, pour les élections communales, dont l'attribution du nombre de sièges est basée sur la formulation de Jefferson ; qui consiste à attribuer à la liste qui a obtenu le plus grand nombre de voix, un nombre de sièges égal à la moitié du nombre de sièges à pourvoir, arrondi, à l'entier inférieur lorsqu'il y a moins de 4 sièges et à l'entier supérieur lorsqu'il y a plus de 4 sièges à pourvoir
- Le Quota pour les femmes, sur les mérites de la loi sur l'organisation du scrutin communal de 2011 et celle relative au code électoral de 2014 qui sont basées sur la liste de candidature communale composée alternativement de deux candidats d'un sexe et d'un candidat de l'autre sexe, suivant l'alternance de deux sexes : homme-homme-femme ou femme-femme-homme. Les avancées de la présence forte de femmes comoriennes dans les instances électives dont, 1 Gouverneure sur 3 ; 4 députées dont une vice-présidente sur 24 ; 3 Maires sur 54 et 55 Adjointes aux Maires sur 107, ont été vantées.

C'était une réunion très enrichissante, avec la participation de pays et organisations dont : Maroc, Mauritanie, Tunis, Algérie, Égypte, Libye, Soudan, Jordanie, Bahreïn, Comores, Djibouti, Somalie, Irak, Palestine, Arabie Saoudite, Koweït, Liban, Emirats, Oman, Somalie, le PNUD, l'Union Africaine et l'Union Européenne.

التغطية الإعلامية حول الملتقى على اليوتوب

كلمة السفير حسام زكي في
الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية
في الدولي العربية ... ٢٠٢١/٦/٢٨



جامعة الدول العربية تنظم الملتقى
الثالث للإدارات الانتخابية
٢٠٢١/٦/٢٨...



الجامعة العربية تعقد الملتقى
الثالث للإدارات الانتخابية في الدول
العربية ... Jun ٢٧, ٢٠٢١



MBC مصر - جامعة الدول العربية
تنظم الملتقى الثالث للإدارات
الانتخابية في الدول العربية



الجامعة العربية تعقد الملتقى
الثالث للإدارات الانتخابية في الدول
العربية... ٢٠٢١/٦/٢٧



كلمة سعادة السفير حسام زكي في
الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية
... ٢٠٢١/٦/٢٨



الفضائية المصرية - صباح الخير يا
مصر | الجامعة العربية تعقد
الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية
في الدول العربية. صباح الخير يا مصر
| الجامعة العربية ٢٠٢١/٦/٢٨



- كلمة السفير حسام زكي في
الملتقى الثالث للإدارات الانتخابية
٢٠٢١/٦/٢٨



قائمة المشاركين

م	الدولة	رقم	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي	الإدارة الانتخابية
١.	الاردن	١.	السيد/ناصر الحباشنة	مدير مديرية العمليات الانتخابية	الهيئة المستقلة للانتخابات
٢.	الإمارات	٢.	السيد/ سامي بن عدى	وكيل الوزارة المساعد لقطاع الخدمات المساندة	وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي
		٣.	السيدة/ بدرية البلوشي	مدير إدارة الشؤون الانتخابية والتنمية السياسية بالتكليف	
٣.	البحرين	٤.	المستشار/ مصعب عادل بوصيبع	مدير إدارة الرأي القانوني والبحوث	هيئة التشريع والرأي القانوني
		٥.	السيد/ دعيخ خليفة البنجاسم	مدير إدارة الانتخاب والاستفتاء	
٤.	تونس	٦.	السيد/ بالقاسم العياشي	عضو مجلس الهيئة	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
٥.	جيبوتي	٧.	السيد/ وهيب عمر علمي	مدير إدارة الانتخابات	وزارة الداخلية
		٨.	السيد/ فارح عبد الله واليه	رئيس اللجنة الانتخابية	اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة
٦.	السعودية	٩.	السيد/عبد الله بن محمد المنصور	عضو في لجنة المفوضية	وزارة الداخلية
٧.	السودان	١٠.	السيدة/ هاجر محمد محي الدين	عضو في لجنة المفوضية	سفارة السودان بالقاهرة
٨.	الصومال	١١.	السيد/عبد العزيز عبد الرحمن يوسف	عضو في لجنة المفوضية	اللجنة الفدرالية لتنفيذ الانتخابات
٩.	العراق	١٢.	القاضي/علي رشيد محمد عبدالله	عضو مجلس المفوضية	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
		١٣.	السيدة / خولة زيدان خلف	عضو مجلس المفوضية	
١٠.	فلسطين	١٤.	السيد/ هشام كجيل	مدير الجهاز التنفيذي	اللجنة المركزية للانتخابات
		١٥.	السيدة/سهير عابدين	مديرة دائرة الإجراءات الانتخابية	
١١.	قطر	١٦.	العميد سالم صقر المريخي	مدير إدارة الشؤون القانونية وعضو اللجنة الإشرافية للانتخابات	وزارة الداخلية

م	الدولة	رقم	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي	الإدارة الانتخابية
		١٧.	السيد/سعيد مزاي دافيني	رئيس اللجنة المستقل	
١٢.	جزر القمر	١٨.	السيدة/نصايبه أسهماكو	مفوضة ومسؤولة اللوجستيات	اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة
		١٩.	السيد/ساوديكي ماهوليدا	المفوض المسؤول عن إدارة السجل الانتخابي	
١٣.	الكويت	٢٠.	السيد/فهد محمد العثمان	مدير إدارة شؤون الانتخابات	وزارة الداخلية
		٢١.	السيدة/ فاتن يونس	مدير عام الشؤون السياسية واللاجئين	وزارة الداخلية والبلديات
١٤.	لبنان	٢٢.	السيدة/ ندى أبو صالح	رئيس قسم بالتكليف في المديرية العامة لشؤون السياسية واللاجئين	المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين
		٢٣.	السيدة/ غنى نجم الدين		
١٥.	الكويت	٢٤.	الدكتور/ عبد الغنى دعوب	رئيس قسم العمليات الخارجية	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
		٢٥.	المستشار/ أحمد مطر	القائم بأعمال رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات	
١٦.	مصر	٢٦.	المستشارة/ ريم هندي	عضو الجهاز التنفيذي	الهيئة الوطنية للانتخابات
		٢٧.	المستشار / ياسر المعيدي		
		٢٨.	المستشار / وليد محمود		
١٧.	المغرب	٢٩.	السيد/حسن أغمري	مدير الشؤون الانتخابية	وزارة الداخلية
		٣٠.	السيد/عبد الصادق بنعدي	رئيس قسم بمديرية الانتخابات	
١٨.	موريتانيا	٣١.	السيد/محمد فال ولد بلال	رئيس اللجنة الوطنية	اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات
		٣٢.	السيد/محمد المختار محمد أحمد	مستشار رئيس اللجنة الوطنية	

م	الدولة	رقم	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي	الإدارة الانتخابية
		٣٣.	القاضي / هاله القرش	عضو اللجنة العليا للانتخابات	اللجنة العليا لانتخابات والاستفتاء
١٩.	اليمن	٣٤.	السيد/ رياض مهيبوب	مدير مشروع السجل الانتخابي الإلكتروني	
		٣٥.	المستشار/ نجوى عبد الله السري	مندوبية الجمهورية اليمنية	

قائمة المنظمات الإقليمية والدولية المشاركة

م	المنظمة	رقم	اسم المشارك/ المشاركة	المهام الوظيفية	شعار المنظمة
١.	البرلمان العربي	١.	النائب حمدي الناصري	نائب في البرلمان	
٢.	منظمة التعاون الاسلامي	٣.	السيد/ شاكرا المشهداني	مسؤول وحدة ملاحظة الانتخابات	
٣.	الاتحاد الأوروبي	٤.	السيد/ جونفرانكو باشيشيو	دائرة العمل الخارجي الأوروبي	
٤.	الاتحاد الافريقي	٥.	السيد/ سامويل أتوبي		
٥.	المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية	٦.	السيدة / سوزان عبد الله		
١.	المعهد الانتخابي لليدعمراطية المستدامة في أفريقيا	١.	السيد/ بيداسو سوكولجا	رئيس المعهد الانتخابي	
		٢.	السيدة / ايلونا تيب	مديرة إدارة فض النزاعات	

قائمة الخبراء

م	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي
١.	السيد/ علاء الدين الزهيري السيدة/ هادية صبري	مديري أمانة شؤون الانتخابات بجامعة الدول العربية سابقا

قائمة المشاركين - الأمم المتحدة

م	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي
١.	السيدة/ روزماري بيكالو	وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام
٢.	السيد/ خالد عبد الشافي	مدير المركز الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحد الإنمائي
٣.	السيد/ لويس مارتينيز	المستشار الانتخابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية
٤.	السيد/ رافيل لوبيز بينتور	كبير مستشاري الانتخابات بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
٥.	السيدة/ ناجية هاشيمي	متخصصة سياسات انتخابية إقليمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦.	السيدة/ ميس العطيّات	محلل مبرمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٧.	السيدة/ سنا شربتي	مسؤول مالي و إداري
٨.	السيدة/ بان كاستو	موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٩.	السيد/ أسامة الجابر	

قائمة المشاركين - جامعة الدول العربية

م	اسم المشارك/ المشاركة	المسمى الوظيفي
.١	السيد السفير/ حسام زكي	الأمين العام المساعد / رئيس مكتب الأمين العام
.٢	المستشار/ أحمد أمين	مدير أمانة شؤون الانتخابات
.٣	السيد/ محمود الشحات	
.٤	السيدة/ راضية بن حسين	موظفي أمانة شؤون الانتخابات
.٥	السيدة/ هبة مرعب	
.٦	السيدة/ دينا هاني	أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
.٧	السيدة/ سميحة مبارك	أمانة شؤون مجلس الجامعة



